الفلسطينيون في إسرائيل

أحمد أمارة

تحت المجهر	■ هبّة أيار تعم معظم مدن الداخل وبلداته ■ القائمة العربية الموحدة في الائتلاف الحكومي الإسرائيلي ■ المستوطنون يهرعون من الضفة لقمع الفلسطينيين في الداخل ■ الأنوية التوراتية تبرز كلاعب مركزي في تأجيج الصدامات ■ استمرار العنف والجريمة وخطة حكومية جديدة لمكافحة العنف!

تظاهرة في مدينة أم الفحم للتنديد بالجريمة والعنف وتقاعس الشرطة يوم ٢٢ تشرين الأول ٢٠٢١. (أ.ف.ب)

الملخص التنفيذي

مدن الداخل وبلداته تنتفض وسط مشاركة جماهيرية شبابية واسعة تضامنًا مع القدس وغزة.

المدن الساحلية المختلطة تتصدّر المشهد الميداني في الداخل، والدولة تستعين بفرق حرس الحدود وتعلن منع التجول في اللّد وفرض أحكام الطوارئ لأول مرة منذ عام ١٩٦٦.

الهبّة تكشف عن نموذج استيطاني «تهويدي» تطبقه الجمعيات الاستيطانية في المدن الساحلية والقدس والضفة من خلال ما يُسمى «الأنوية التوراتية»؛ شخصيات ناشطة في جمعية «عطيرت كوهانيم» اليمينية، وجمعيات استيطانية أخرى تقف وراء مخطّطات الإخلاء في حيّ الشيخ جراح وتنشط أيضًا في مشاريع الاستيطان في يافا.

القائمة الموحدة تنضم للائتلاف الحكومي بزعامة بينيت/ لبيد بعدما عرقلت الصهيونية الدينية دخولها لحكومة نتنياهو، و «الموحدة» تعلن أنها ستركّز على القضايا المدنية والمواطنة وتتجنّب القضايا القومية والصراع والاحتلال.

عام ٢٠٢٢ يبدأ بهبة جماهيرية واسعة في أراضي قرية سعوة والقرى «غير المُعترف بها» في النقب.

العنف والجريمة لا يزالان في محور القضايا المؤثرة على المجتمع الفلسطيني في الداخل، والحكومة تقدّم خطة جديدة لمواجهتهما.

مقدمة

شهد عام ٢٠٢١ مجموعة من الأحداث والقضايا الميدانية والسياسية والاجتماعية، التي عكست صيرورات داخلية متنافرة في ما يتعلّق بفلسطينيي الداخل، في مقدمة هذه الأحداث هبّة الكرامة (لاحقًا: هبّة أيار) التي انطلقت شراراتها من القدس لتعمّ التجمّعات الفلسطينية كلّها على جانبي الخط الأخضر، إضافة إلى دخول القائمة العربية الموحدة للائتلاف الحكومي بعد الانشقاق عن القائمة المشتركة، وذلك في ظل استمرار قضية العنف والجريمة وإقرار خطة حكومية جديدة لمحاربتهما.

ميدانيًا؛ شكلت هبّة أيار حدثًا مفصليًا خلال ٢٠٢١، وعكست وجود توجهات قومية عابرة للخط الأخضر، كما شكّل دخول ميليشيات مسلّحة من المستوطنين للمدن الساحلية المختلطة تحت أنظار الشرطة وبتنسيق مع بعض رؤساء البلديات (كما حصل في اللّد مثلاً) حدثًا غير مسبوق، أجّج المواجهات وعرّض الفلسطينيين في الداخل لأكثر من مستوى من العنف الرسمي وغير الرسمي. على الصعيد الرسمي، يبدو أن هبّة أيار ستدفع السلطات الإسرائيلية إلى إعادة النظر في السياسات المتّبعة تجاه الفلسطينيين في الداخل وإعادة صياغتها، وذلك لمنع تكرار الهبّة مستقبلاً، خصوصًا في المدن الساحلية كاللّد والرملة وعكا.[1] وعلى مستوى المسكن والضائقة الخانقة في المدن الساحلية كشفت الهبّة عن حالة من الاحتقان الداخلي في هذه المدن بسبب تهديد «الأنوية التوراتية» للوجود العربي فيها. إن نشاطات «الأنوية التوراتية» (انظر/ي لاحقًا بالتفصيل) تكشف عن العلاقة المتشابكة بين النشاط الاستيطاني للجمعيات الاستيطانية على جانبي الخط الأخضر خاصةً من حيث التهويد في قلب الأحياء الفلسطينية والمدن الساحلية والقدس.

سياسيًا؛ على العكس من النزعة التي عكستها هبّة أيار، حمل انضمام القائمة الموحدة- ممثلة عن الحركة الإسلامية الجنوبية- إلى الائتلاف الحكومي معانيَ مختلفةً تنطوي على تبنّي نهج «الاندماج» في النظام القائم على أساس القبول بشروطه؛ إذ أعلن منصور عباس عن أنه ذاهب باتجاه تبنّي نهج جديد يقوم على لعب دور بيضة القبّان من أجل المناورة بين المعسكرات لتحصيل مكاسب مدنية للعرب في إسرائيل والابتعاد عن التدخل في قضايا الاحتلال والاستيطان. ينطلق هذا النهج من افتراضين، الأول أن لا فرق بين يمين ويسار في إسرائيل. والثاني أنه بعد نحو سبعة عقود على الخطاب الفلسطيني القومي بالداخل، ولعب دور المعارضة، «فشل» هذا النهج في تحصيل أي مكاسب ملموسة، لذلك آن الأوان لـ «نهج جديد». وعليه؛ انشقّت القائمة العربية الموحدة عن

ميدانيًا: شكلت هبّة أيار حدثًا مفصليًا خلال ٢٠٢١، وعكست وجود توجهات قومية عابرة للخط الأخضر، كما شكّل دخول ميليشيات مسلّحة من المستوطنين للمدن الساحلية المختلطة تحت أنظار الشرطة وبتنسيق مع بعض رؤساء البلديات (كما حصل في اللّد مثلاً) حدثًا غير مسبوق، أجّج المواجهات وعرّض الفلسطينيين في الداخل لأكثر من مستوى من العنف الرسمي وغير الرسمي.

القائمة المشتركة مطلع ٢٠٢١، وخاضت الانتخابات وحدها، قبل أن تنضم إلى الائتلاف الحكومي الجديد في حزيران ٢٠٢١.

كما طغت على المشهد السياسي أيضًا في العام ٢٠٢١ –٢٠٢٢ مسألة تصنيف النظام الإسرائيلي وسياساته في الضفة الغربية وقطاع غزة وأيضًا في داخل إسرائيل، كنظام فصل عنصري – أبارتهايد. فبعد أن تعاملت «بتسليم» مع الموضوع في الأراضي الفلسطينية المحتلّة كنظام أبارتهايد،[٢] نشرت أيضًا الجمعيتان العالميتان المركزيتان؛ هيومان رايتس ووتش وأمنستي تقارير صنّفت فيها إسرائيل كدولة ذات نظام فصل عنصري. الأهم هو أن تلك التقارير تطرّقت لمجمل السياسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلّة في العام ١٩٦٧ وفي داخل إسرائيل أيضًا.

تطرّق التقريران إلى ظروف حياة الفلسطينيين بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن تحت الحكم الإسرائيلي.[٣] إذ نشرت هيومان رايتس ووتش تقريرها في نيسان ٢٠٢١، وتلتها أمنستي في شباط ٢٠٢٢،[٤] حيث توقّع المستوى السياسي الإسرائيلي أن هذه السنة (أي ٢٠٢٢) وما تليها ستكون على المنصة الدولية مسألة مناقشة نظام الحكم في إسرائيل كنظام فصل عنصري وتعريفه بالأبارتهايد. وجاء على لسان وزير الخارجية يائير لبيد، في كانون الثاني ٢٠٢٢ أن هناك خطرًا حقيقيًا بأن أجسامًا ولجانًا مختلفة من الأمم المتحدة ستقرّر أن إسرائيل تمارس نظام الفصل العنصري الأبارتهايد.[٥] لاقى التقريران ترحيبًا واسعًا على المستوى السياسي الفلسطيني عامة، لكن على مستوى الداخل الفلسطيني كان هناك تباين؛ فقد تبنّت القائمة المشتركة وصرّحت بأن إسرائيل تمارس الأبارتهايد، بينما لم تأخذ القائمة العربية الموحدة الموقف نفسه، وبدلاً من ذلك، كانت تصريحات منصور عباس تتنصّل من تعريف إسرائيل كدولة أبارتهايد أو دعم تقرير أمنستي وغيره، واكتفى عباس بالتصريح بأن ما يحدث في الضفة الغربية هو احتلال بينما يوجد تمييز داخل إسرائيل.[٦]

بالإضافة إلى ذلك، جسَرت الهبّة (هبّة أيار) الحدود، وتخطّت الخط الأخضر لتجمع بقاع فلسطين التاريخية كلها، وكان للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان موقف سياسي مُشابه، تغاضى عن الحدود والأنظمة السياسية المختلفة، حيث سعت إلى تأسيس لجنة تحقيق في أحداث أيار مباشرة بعد الهدنة، لتحقّق في الاعتداءات الإسرائيلية في قطاع غزة والضفة الغربية، وبشكل غير مسبوق، لتحقّق في كل الأسباب الجذرية التي أدّت إلى المشاحنات وعدم الاستقرار واستمرارية الصراع بما يشمل التمييز الممنهج والقمع اعتمادًا على الهوية القومية الإثنية والعرقية والدينية،[٧] حيث تشمل تلك التحقيقات أيضًا القدس الشرقية وداخل إسرائيل.

اجتماعيًا؛ ظلّت قضية العنف والجريمة في محور القضايا الشاغلة والمؤثرة على المجتمع الفلسطيني في الداخل، وفي هذا السياق، تم تطوير وتبنّي خطة حكومية جديدة لمواجهة العنف والجريمة، وقد جاء ذلك كجزء من اتفاق انضمام الموحدة إلى الائتلاف الحكومي.

١. هبّة أيّار ٢٠٢١ و «ذوبان» مؤقت للخط الأخضر

حسب العديد من المحللين الإسرائيليين، فاجأت هبة أيار وامتدادها الواسع على جانبي الخط الأخضر الأجهزة الأمنية والشُرطية الإسرائيلية التي اعتبرتها بمثابة فشل منظوماتي كامل على المستوى الحكومي الرسمي.[٨] واعتبرت الصحافة اليمينية أن الهبّة كانت بمثابة حدث استراتيجي يوازي في أهميته يوم الأرض (١٩٧٦)، وهبة أكتوبر (٢٠٠٠)، وأن المشترك بين هذه الأحداث هو انتفاض الفلسطينيين في الداخل ورفضهم النظام الإسرائيلي القائم ومنظومة العلاقات القائمة التي ترعاها الدولة بين أغلبية يهودية و «أقلية» عربية في الداخل.[٩]

لم يكن الإسرائيليون مستعدّين لحدث من طراز هبة أيار، وقد صرح أفيغدور ليبرمان، وزير الدفاع السابق، بأن «خسارة الأمن والنظام و«الردع» التي حصلت لم يسبق لها مثيل»، بالإضافة إلى تصريح يائير لبيد، وزير الخارجية الإسرائيلي، بأن ما حدث هو خطر وجودي، ما يعبر عن الموقف الرسمي الإسرائيلي، سواء من السياسيين أو الإعلام، بأن ما جرى هو أعمال شغب وإخلال بالنظام وخروج عن القانون و«إرهاب عربي».

لا بدّ من التأكيد أن المستويات السياسية والأمنية الإسرائيلية لم تتوقّع انفجار الهبّة ولا مدى انتشارها،[١٠] حيث تُظهر تحليلات عدة منشورة أن الهبة فاجأت السلطات الإسرائيلية مثلما فاجأت القيادات الفلسطينية في الداخل، التي لم تتوقّع بدورها أيضًا هبّة شبابية شعبية. وتميزت الهبة بتلقائيتها وغياب التنظيم العام المُسبق وغياب القيادات المعهودة من الأحزاب والنواب العرب، واعتبر مئير شيتريت، عضو الكنيست عن حزب الليكود، أن الإسرائيليين لم يكونوا مستعدّين لحدث كهذا في الداخل، وأن ثمّة ضرورة ملحّة لتصحيح الأوضاع حتى لا تقوم حرب بين العرب واليهود. أما أفيغدور ليبرمان، «وزير الدفاع» السابق، فقال إن خسارة الأمن والنظام و«الردع» التي حصلت لم يسبق لها مثيل، بالإضافة إلى تصريح يائير لبيد، وزير الخارجية الإسرائيلي، بأن ما حدث هو خطر وجودي.[١١]

بحسب الموقف الرسمي الإسرائيلي، سواء من السياسيين أو الإعلام، فإن ما جرى هو أعمال شغب وإخلال بالنظام وخروج عن القانون و«إرهاب عربي»، بينما اعتبر الكثير من السياسيين والإعلاميين الاحتجاجات «إرهابية»، ووصل الأمر إلى حدّ قيام أحد الصحافيين، في معرض تعليقه على سقوط صاروخ من لبنان في منطقة شفا عمرو، بالتعليق قائلاً: «سقط صاروخ في بلدة عربية، للأسف لا يوجد هناك قتلى كثيرون».[١٢] بالإضافة إلى ذلك، اعتبر أمير أوحانا– وزير الأمن الداخلي آنذاك – أن اعتقال المستوطن الذي أطلق النار على الشاب الفلسطيني (يقصد الشهيد موسى حسونة) كان بمثابة خطأ، ولو تعلّق الأمر به لأطلق سراحه وسراح رفاقه.[١٣] تكشف هذه التصريحات، على سبيل المثال لا الحصر، عن التحريض الإسرائيلي ضدّ الفلسطينيين، الذي سرعان ما ينتقل، وبسهولة، من خطاب «الأقلية العربية» إلى خطاب «الخطر القومي» و«الإرهاب العربي» و«التهديد الوجودي» لإسرائيل، في ظلّ تجاهل كامل

من السياسيين والإعلاميين الإسرائيليين للمسبّبات الموضوعية لانفجار الأوضاع في الداخل، والسياسات الإسرائيلية العنصرية على مدار العقود الماضية تجاه الفلسطينيين.

١.١ تدحرج الأحداث في هبّة أيار ٢٠٢١

التاريخ	الحدث
٢٢ كانون الثاني ٢٠٢١	استمرار المظاهرات في المدن والبلدات الفلسطينية في الداخل (أم الفحم، طمرة، كفر قاسم، باقة الغربية) احتجاجًا على الجرائم والعنف، وتواطؤ الشرطة الإسرائيلية، للأسبوع الخامس على التوالي وإغلاق شارع ٦٥ قرب مفرق أم الفحم.
٢ شباط ٢٠٢١	استشهاد الشاب أحمد حجازي (٢١ عاما) من طمرة بنيران الشرطة الإسرائيلية، واشتعال المظاهرات ضد عنف الشرطة وتواطؤها، وإغلاق المتظاهرين لشارع رقم (٧٠).
آذار ٢٠٢١	استمرار المظاهرات ضد العنف والجريمة وتواطؤ الشرطة، في مدينة أم الفحم وبتنظيم من «الحراك الفحماوي الموحد»، بشكل أساسي كنقطة توجه واحتجاج مركزية.
١٣ نيسان ٢٠٢١ الأول من رمضان	نصب حواجز حديدية في ساحة باب العامود ومدرجه في القدس.
١٨ نيسان ٢٠٢١	تعرّض الحاخام إلياهو مالي (الذي يُدير مدرسة «شيرات موشيه هيسدر» الدينية) للضرب في مدينة يافا. مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الحادثة وقعت في ظل مظاهرات «يافا مش للبيع» التي استمرّت أسابيع في مدينة يافا ضد سياسات شركة «عميدار» الحكومية، الرامية لإخلاء المباني العربية المأهولة في حيّ العجمي وبيعها لمستثمرين يهود.
٢٢ نيسان ٢٠٢١	وصول المواجهات بين المقدسيين والشرطة الإسرائيلية إلى ذروتها.
٨ أيار ٢٠٢١ ٢٦ رمضان	منع قوات الاحتلال الحافلات التي تقلّ مئات المصلين من الداخل الفلسطيني من الدخول للقدس، ونزول المصلين في قرية أبو غوش لاستكمال الطريق مشيًا، وقيام عشرات الشبان المقدسيين بنقل المصلين بسياراتهم الخاصة على الرغم من الحواجز التي نصبتها القوات الإسرائيلية.
١٠ أيار ٢٠٢١	استشهاد الشاب موسى حسونة (٣١ عاما) بنيران مستوطنين في مدينة اللد.
	قوات الاحتلال الإسرائيلي تقتحم المسجد الأقصى مرتين وتعتدي على المصلّين وتوقِع أكثر من ٣٥٠ إصابة. مظاهرات حاشدة في مدن وبلدات الداخل (الناصرة، شفا عمرو، عين ماهل، طمرة، باقة الغربية، اللد، الرملة، جلجولية). الساعة ١٨:٠٠ (١٥:٠٠ بتوقيت غرينتش) الفصائل الفلسطينية تطلق رشقات صاروخية على مدينة القدس، تبعها حرب واسعة على قطاع غزة.

١٢ أيار ٢٠٢١	فرض حظر تجول ليلي في مدينة اللّد، عقب إعلان «حالة طوارئ»، خاصة في المدينة، ونشر وحدات حرس الحدود في المدن الساحلية المختلطة.
١٣ أيار ٢٠٢١	محاولة مجموعات منظّمة من المستوطنين المسلّحين إحراق المسجد الكبير في اللد، والاعتداء على خيمة عزاء الشهيد موسى حسونة، بحماية قوات الشرطة وحرس الحدود.
١٤ أيار ٢٠٢١	المواجهات في مدن الداخل تشتعل وتمتد (اللد، ويافا، والرملة، والناصرة، وحيفا، وأم الفحم، وعكا، وكفر كنا، ومجد الكروم، وجسر الزرقاء، وقرى وادي عارة، والطيبة، وعيلوط، وقلنسوة، وبلدات في النقب، وعين نقوبا، وأبو غوش).
١٨ أيار ٢٠٢١	إضراب عام وشامل – «إضراب الكرامة» في كل فلسطين التاريخية تحت شعار من النهر إلى البحر.
١٩ أيار ٢٠٢١	استشهاد الشاب محمود كيوان (١٧عاما) من مدينة أم الفحم.
٢٠ أيار ٢٠٢١	اتفاق وقف إطلاق النار بين حماس وإسرائيل يبدأ فجر ٢٠٢١/٥/٢١.
٢٣ أيار ٢٠٢١	بدء حملة «فرض النظام وتطبيق القانون» التي شنّتها الشرطة الإسرائيلية بمشاركة قوات حرس الحدود وعناصر الاحتياط ضد مئات الشبّان من فلسطينيي الداخل.

إن أسباب انفجار الأوضاع في الداخل كانت قائمة، وتؤثر على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للفلسطينيين في الداخل، بشكل تراكمي، من أهم هذه الظروف الموضوعية التي سرّعت من وتيرة تدحرج الهبّة إلى الداخل الفلسطيني، وبالذات في المدن الساحلية، سياسات التهميش ضد الفلسطينيين وممارسات المستوطنين من خلال ما يُسمى منظمات «الأنوية التوراتية». ويمكن اعتبار النشاطات الاستيطانية لـ «الأنوية التوراتية» في الداخل بمثابة أحد أهم العوامل التي أدّت إلى اندلاع هبّة أيار، كونها تؤثر بشكل مباشر على الفلسطينيين في المدن الساحلية وتطال حقّهم في الأرض والسكن.

١.٢ هبّة أيار تعكس نمطًا استيطانيًا عابرًا للخط الأخضر

برز خلال الهبّة دور المستوطنين الذين مارسوا عنفهم ونشاطهم الاستيطاني بشكل عابر للخط الأخضر. وهذا يعني أن المستوطنين، بوصفهم مجموعات مؤدلجة تقف في أقصى تيار اليمين الديني المتطرّف، لم تعد تستخدم توليفة القومية الصهيونية/ اليهودية (المتزمّتة في كثير من الأحيان) فقط لتبرير استيلائها على أراضي الضفة الغربية والقدس المحتلّة، وإنما تسعى للتحول إلى تيار صاعد وعابر للخط الأخضر، وراحت تنشط أيضًا في داخل إسرائيل، وتستهدف المدن الساحلية (المختلطة)

لتمرير سياستين متداخلتين، على النحو الآتي:

١) تهويد الأحياء التي يقطنها الفلسطينيون وضمان أغلبية يهودية ساحقة، بحيث تكون هذه الأغلبية ليس فقط أغلبية عددية؛ وإنما أغلبية نوعية تضمن تفوق اليهود وامتيازات لهم على حساب الوجود العربي.

٢) بالإضافة إلى «ردْكَلَة» المجتمع الإسرائيلي اليهودي، بحيث إن الراديكالية لدى تيارات المستوطنين الفاعلة داخل الخط الأخضر تعني «تخليص» الإسرائيليين اليهود من العلمانية والليبرالية السياسية اللّتين- حسب هؤلاء المستوطنين- قد تسمحان للمجتمع الإسرائيلي بالسقوط في «خبائث» الحلول السياسية، أو قد تُخضعان الدولة ومؤسساتها إلى ضغوط المجتمع الدولي أو الحسابات السياسية، وبالتالي؛ تقديم تنازلات للفلسطينيين كما حدث أثناء الانسحاب من سيناء (١٩٨٢)، أو اتفاقية أوسلو (١٩٩٣-١٩٩٩)، أو الانسحاب من قطاع غزة (٢٠٠٥).

١.٢.١ دور «الأنوية التوراتية» في المدن الساحلية المختلطة

«الأنوية التوراتية» هي مجموعة من العائلات الصهيونية الدينية التي تنتظم في مدرسة دينية («ياشيفاه»- بالعبرية)، لكنها بدلاً من أن تستوطن في مستوطنات الضفة ذات الأغلبية الدينية، تنتقل بشكل دائم للعيش في أحياء تنعدم فيها التوجهات الدينية القومية. فبعد أن واظبت تيارات الصهيونية الدينية على الاستيطان في الضفة الغربية، وقطاع غزة- (قبل الانسحاب عام ٢٠٠٥)، قرّرت هذه التيارات أن تستوطن أيضًا في داخل إسرائيل لتقوم بمهمة معينة، تتمثّل في تحويل المجتمع الإسرائيلي إلى مجتمع ذي توجهات مناصرة للصهيونية الدينية من خلال نشر تعاليم التوراة المزوجة بتوجهات صهيونية قومية. ويرى البعض أن «الأنوية التوراتية» هي فكرة قديمة تعود إلى العام ١٩٦٨ عندما قرر الحاخام تسفنيا دروري من «مركاز هاراب» تشكيل نواة توراتية وإرسالها إلى «كريات شمونة» لرفع الوعي الديني والصهيوني بين سكّانها، إلا أن هناك شبه إجماع على أن «الأنوية التوراتية» الحالية تعود بالأساس الى فكرة الحاخام يوأل بن نون (من ياشيفاه هار تسيون) الذي كتب في العام ١٩٩٢ مقالاً بعنوان «لم ننجح في استيطان القلوب»، وبحسب بن نون، فإن استعدادية المجتمع الإسرائيلي ودولته «العلمانية» لتقديم تنازلات في «أرض إسرائيل»، ومنح

ما هو الاستطباق، أو الـ Gentrification؟

الاستطباق هو العملية التي يتم من خلالها إدخال شركات مطورة ورؤوس أموال إلى الأحياء الفقيرة لتغيير معالمها، بحيث ينتج عن هذه العملية تغييرات في الطبيعة السكّانية للحي، عبر الاستبدال التدريجي للسكان الأصليين (عادةً فقراء) بسكّان آخرين (عادةً أغنياء). والاستطباق عملية عالمية مدفوعة بمنطق رأس المال الجشع الذي يحول المكان إلى سلعة، ومن ثم يرفع قيمته السوقية بشكل متسارع عبر «تطوير» المشهد العمراني والحياة الثقافية، بحيث يشعر السكان الأصليون بأنهم لم يعودوا قادرين اقتصاديًا على العيش تحت الظروف الجديدة، وأنهم لا ينتمون إلى هذا المشهد، فيدفعهم الأمر إلى المغادرة طوعًا. أو رغمًا عنهم.

أجزاء منها للعرب، يعود إلى أن الصهيونية الدينية قد فشلت في استيطان قلوب الإسرائيليين وتقريبهم لأفكار الصهيونية الدينية.[١٤]

بالنسبة لفلسطينيي الداخل، خصوصًا في مدن الساحل، فإن نشاط «الأنوية التوراتية»– الذي بدا بارزًا في السنوات التي سبقت هبّة أيار–تسبّبت بحالة من السخط والاستياء وسط الفلسطينيين الذي لا يمتلكون إلا أدوات محدودة في مواجهة هذه «الأنوية» المدعومة من المؤسسات الإسرائيلية الرسمية. على سبيل المثال، سبقت هبّة أيار حالة احتقان شديد في مدينة يافا ترافقت مع مواجهات مع الشرطة و«النواة التوراتية» في يافا وذلك في ١٨ نيسان ٢٠٢١، وقد جاءت هذه المواجهات على خلفية التوتر الذي تعيشه المدينة في ظلّ الضائقة السكنية والاقتصادية الشديدة من جهة، ونشاط الجمعيات الاستيطانية وسعيها للاستيلاء على المباني التي تسكنها عائلات عربية، التي تعود ملكيتها لشركة عميدار التي استلمتها بدورها من «حارس أملاك الغائبين» من جهة أخرى، حيث تقوم عميدار بدورها بعرض تلك المباني للبيع ليتم شراؤها من شركات استثمار كبرى أو جمعيات أيديولوجية استيطانية يمينية تحولها إلى مبانٍ ضخمة ومشاريع سياحية، وأحياء استيطانية، وكل ذلك يؤدّي إلى طمس الوجود الفلسطيني في هذه المدن،[١٥] وهذا ما بات يصطلح عليه بفعل الـ «استطباق» أو (Gentrification). وتعمل السلطات المحلية، كما في اللّد، على دعم تلك الجمعيات عن طريق تخصيص مبانٍ عامة لتخدمها وتخدم مشاريعها ولتحولها إلى مقرّات تابعة لـ «الأنوية التوراتية» الآخذة في التوسّع على حساب إقصاء الفلسطينيين خارجًا.

ومع ذلك، فإن الاستطباق يأخذ بعدًا أكثر قسوة في السياق الفلسطيني داخل إسرائيل، إذ تتجادل الدوافع الرأسمالية مع الدوافع الاستعمارية بحيث يتحول الاستطباق إلى أحد أبرز ممارسات التيارات اليمينية المتطرّفة التي تتستر خلف شركات رأسمالية. بالنسبة لصانعي السياسات ومتخذي القرارات الحكومية في إسرائيل، فإن الوجود الفلسطيني في المدن الساحلية يوصف بأنه يهدد السيطرة اليهودية على أراضي الدولة والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للمدينة، وبالتالي؛ يُنظر إلى استيطان «الأنوية التوراتية» على أنه قادر على منع هذا التدهور الاجتماعي والاقتصادي والأمن القومي داخل تلك المدن.* من هنا، تأتي استراتيجية الاستطباق الذي يروّج له إسرائيليًا على أنه مدفوع بمنطق النيوليبرالية، لكنه في الواقع عبارة عن استطباق بدافع إثني قومي.

يترجم الاستطباق على أرض الواقع بمساعدة تمويل الدولة والسلطات المحلية للجمعيات الصهيونية والاستيطانية والبؤر التوراتية عبر أربع قنوات: ١) رصد ميزانيات حكومية خاصة. ٢) تمويل السكن وتخصيص الأراضي والمباني العامة، ومن ثم تأجيرها وبيعها بأسعار رمزية، حيث تُقدّم السلطات المحلية التسهيلات والخدمات لهم. ٣) خصخصة الخدمات العامة ونقل السلطة إلى أيدي الجمعيات أو رصد ميزانيات عامة للجمعيات مقابل تقديمها برامج اجتماعية وإتاحة الدروس الدينية والمخيمات الصيفية وتفعيل المراكز الجماهيرية. ٤) دعم رمزي ومعنوي يتمثّل في زيارة وزراء حكوميين ورؤساء سلطات محلية لهذه الجمعيات والتصريح بالدعم المباشر.**

---

* Yael Shmaryahu-Yeshurun, "Settlement Policy in the Israeli' Peripheral and Mixed Cities: Between Nationalism and Neoliberalism" (Ben-Gurion University of the Negev, 2020), 65.

** نبيه بشير، «التهويد المستحدث – الاستطباق الإثني بقيادة الدولة في عصر النيوليبرالية،» *قضايا إسرائيلية*، عدد ٨٣ (٢٠٢١): 70–83.

تنشط «الأنوية التوراتية» في المدن الساحلية المختلطة والضفة والقدس، ويتبع نشاطها لجمعيات استيطانية تتلقّى دعمًا لمشاريع «الأنوية التوراتية» من الجهات الرسمية، إلى جانب دعم من جهات خارجية (جمعيات استيطانية) وشخصيات يمينية مثل آرفين مسكوفيتتش. وقد كشفت أحداث أيار وما سبقها من مواجهات في نيسان في يافا، عن التوازي بين عمل الجمعيات الاستيطانية في الأحياء الفلسطينية في القدس مقابل عملها في المدن الساحلية المختلطة، وعن مدى أهمية دور تلك الجمعيات وتأثيرها على الواقع الجغرافي/ السياسي في تلك المناطق وفي إسرائيل عامة. وكل ذلك يأتي بموازاة تصاعد السياسات الإسرائيلية المتمثّلة في هدم البيوت بذريعة ما يعرف بقانون «كامينيتس»، وفي ظلّ تصاعد سياسات التهويد في النقب.

تزامن نشوء «الأنوية التوراتية» مع الدعم الحكومي الواضح لها؛ حيث نصّت بعض قرارات الحكومة (رقم ٨٢٧ (٢٠٠٦)، وقرار رقم ٦٩٢ (٢٠٠٩) على سبيل المثال) على تشجيع نشاط النوّيات التوراتية/ الاستيطانية للاستيطان في بلدات النقب والجليل، من خلال تقديم المساعدة المالية. ويتم الدعم بشرط التزام تلك النويات بالاستيطان على مدار سنوات عديدة ودائمة، وتسريع المشاريع من أجل تعزيز نشاطها وتوسيعه، بالإضافة لذلك، تأسيس نوّيات توراتية استيطانية إضافية للاستيطان في المستوطنات القائمة، وتأسيس مستوطنات جديدة في النقب والجليل. تعرّف الحكومة النوّيات التوراتية والاستيطانية بأنها «مجموعة استيطانية تأسّست على أيدي الشباب، هدفها تكوين شراكة مع المجتمع المحلّي لغرض تعزيز قضايا التعليم والثقافة والرفاه وتعزيز فرص العمل. تستقر النوّيات الاستيطانية داخل حدود المجتمع المحلي وتشكل الأساس لإقامة مستوطنة دائمة وثابتة في المكان».[١٦] ويُقصد بالمستوطنات الثابتة والدائمة أهمية عدم تكرار ما حصل بعد الخروج من المستوطنات القريبة من غزة عام ٢٠٠٥.

تعدّ النواة الاستيطانية في مدينة اللد من أكبر «الأنوية التوراتية» وأهمها في إسرائيل، ويقف على رأسها الحاخام يسرائيل سيميت (محاضر في جامعة بار إيلان)، وتُنفّذ العديد من المشاريع التي تتنوع لتشمل توعية بالهوية التوراتية والقومية الصهيونية، يشمل ذلك مثلاً مشروع «زهوت» الذي من خلاله يتجنّد شبان وشابات لإلقاء محاضرات على الطلاب في المدارس المدنية، ومشاريع إسكانية للشبّان اليهود في اللد مثل مشروع «شوتفيم»، ونادي للطلاب يعمل كملتقى صهيوني ويمنح أعضاءه منحًا دراسية، بالإضافة إلى دور النواة في اللد في إدارة المدرسة العسكرية («يشيفات هسدير» بالعبرية) التي كانت في قلب المواجهات أثناء هبة أيار. يُذكر أن رئيس بلدية اللد، يائير رافيفو، من أهم المساهمين والمشرفين على «النواة التوراتية» في المدينة.[١٧] وقد بدأت سياسة الاستيطان عبر الأنوية التوراتية في سنوات التسعينيات؛ حيث أُقيمت في العام ١٩٩٤ مجموعة مكونة من ١٠ عائلات للاستيطان في اللد، وبعد نحو عام غادرت جميع العائلات، ما دفع أهارون أتياس (مدير عام بلدية اللّد الحالي) إلى تجنيد عائلتين جديدتين من المستوطنات المقامة على أراضي الضفة، كمستوطنات «بيت إيل» و «عوفرا»، وبدأت العائلات بتعريف نفسها على أنها «نواة توراتية»، وشرعت في شراء شقق سكنية في اللد.[١٨] أقيمت للنواة التوراتية في

اللد بمحاذاة المقبرة الإسلامية مبان لشقق سكنية تُدعى «رمات اليشيف»، وفي قلب البلدة قامت المجموعة الاستيطانية بافتتاح عدد من كنس العبادة وترميمها، كما تمكّنت من شراء عشرات الشقق السكنية في حي «رمات أشكول». بموازاة ذلك، سيطرت قيادات «النواة التوراتية» الاستيطانية في اللد على المناصب العليا في المجلس البلدي.

أما «النواة التوراتية» في الرملة، وتسمى «نواة عاميحاي»، فوفقًا لموقعها هناك عائلات جديدة لديها مهمة استيطانية صهيونية، فالسكن في الرملة بحد ذاته له أهمية وقيمة صهيونية عليا، وتوجد حتى الآن ٨٥ عائلة تقريبًا تستوطن ٤ أحياء في الرملة.[١٩] أما في عكا، فقد نشطت هناك نواة «أومتس»، وهي «نواة توراتية» استيطانية أُقيمت على يد «يشيفات هسدير» من الخليل، وأحد مؤسسيها شاي روبين، وهو مستوطن في مستوطنة «ألون موريه» المقامة على أراضي الفلسطينيين في نابلس، ووفقًا لموقعها الإلكتروني، يبلغ عددها اليوم في عكا ٢٠٠ عائلة تحصل على دعم من السلطات المحلية والتجارية لإقامة مشاريع مختلفة، كإقامة مسيرة أعلام في عكا تحت شعار «تعزيز الهوية اليهودية واحياء يهودية في عكا».[٢٠] ووفقًا لروبين؛ فإن الاستيطان في عكا لا يقل أهمية عن الاستيطان في الضفة الغربية، ويجب ألّا يثنيه أي شيء عن الوجود وسط «شعبه» وألّا ينفصل عنه، فهذا الاستيطان في عكا يعطي أملاً متجددًا.[٢١] في العام ٢٠١٢ عندما التقى نتنياهو- رئيس الحكومة آنذاك- خلال مهرجان احتفالي تحت عنوان «نحيي الاستيطان في الجليل»، خصّ بالشكر نواة «أومتس»، بصفتها مثالاً للروح الصهيونية المتجددة، الجامعة للعلماني والديني، كونها مشبعة بالعمل والتطوع، خاصة العمل الاجتماعي التطوعي، فهذا، وفقًا له، ما تتمثل به هذه النوّيات قبل كل شيء؛ النشاط الاجتماعي والمساهمة في المجتمع.[٢٢]

أما النواة التوراتية في حيفا، التي تحمل اسم «الفخر لهدار حيفا»، فقد تأسست عام ٢٠٠٩، ووفقًا لموقع النواة، فإن هذا الاستيطان كان استجابة لحاجة نشأت من سكان الأحياء وممثلي البلدية ورئيسها، فحضرت مجموعة من ١٠ عائلات إلى حي «الهدار» في مدينة حيفا، وكان من ضمن مهامهم بناء مجتمع صهيوني وطني كبير وحيوي يندمج في «المجتمع المحلي» في حي «الهدار» بشكل خاص، وفي حيفا بشكلٍ عام.[٢٣] لكن هذا الاستيطان غير منفصل عمّا يجري من حيث الأيديولوجيا والنشاط الاستيطاني في الضفة، لذلك؛ توجّه رئيس «نواة التوراة» في حي «الهدار» في حيفا الحاخام شموئيل ساسون برسالة إلى مستوطني «أفيتار»- بالقرب من قرية بيتا- ودعاهم إلى عدم العزوف عن الفكر الأيديولوجي الصهيوني الاستيطاني بعد الخروج من المستوطنة وتطبيق الأيديولوجيا لصالح مدينة حيفا بممارسة الانتقال إلى حيفا. وبحسبه؛ فإن «الوجود في حي «الهدار» في حيفا هو بمثابة مهمة وطنية صامدة للمدينة والشمال بأكمله، وستحدّد هويته هنا والآن بانتقالكم إلى الحيّ، حان الوقت للانتقال من المستوطنة إلينا».[٢٤]

وكما هو الحال في الشيخ جراح، هبّت المدن الساحلية في أيّار، وكان لصيرورة الإقصاء والاستيطان من «الأنوية التوراتية» دور مهم في ذلك الغضب، ووقعت مواجهة مباشرة مع المستوطنين اليهود فيها،

الذين تلقّوا الدعم المادي والمعنوي من الحركة الاستيطانية المتطرّفة في الضفة الغربية، التي وصلت منها ميليشيات مع عتادهم بالحافلات إلى تلك المدن، وقد أقدمت هذه الميليشيات على حرق البيوت الفلسطينية، ومهاجمة المدنيين الفلسطينيين، كان أشدّ هذه الهجمات في اللد. وهكذا أصبحت اللد إحدى جبهات التهويد، ومن ثم ميدانًا مهمًا لمقاومة تلك السياسات والممارسات في السنوات الأخيرة، التي أدّت الى استشهاد الشاب موسى حسّونة يوم ٢٠٢١/٥/١٠.

١.٢.٢ دور الميليشيات الاستيطانية المسلّحة في قمع الفلسطينيين

لأول مرة، دخلت الميليشيات الاستيطانية المسلّحة التي تنشط أساسًا في الأراضي المحتلّة عام ١٩٦٧ إلى وسط الأحياء الفلسطينية داخل الخط الأخضر وتحديدًا في يافا، وعكا، واللد، والرملة؛[٢٥] حيث ظهر التعاون جليًا خلال الهبّة بين الشرطة ووحدات الجيش وبين المستوطنين أو تنظيمات غير رسمية كميليشيات ومتطوعين ظهروا في يافا واللد والرملة وغيرها. منح هذا التعاون «الشرعية» لعنف المستوطنين وعنجهيتهم تحت ذريعة «الدفاع عن النفس»، على الرغم من أن غالبيتهم قد جاؤوا من مستوطنات الضفة الغربية «لإسناد» المستوطنين (في الأنوية التوراتية) وفي المدن الساحلية.

وفرّت بلدية اللّد أماكن إقامة في مبنى تملكه لجماعات مستوطنين متطرفين قوميين مسلّحين جاؤوا من خارج المدينة، وانتهكوا إعلان الطوارئ الذي منع غير المقيمين من الدخول للمدينة، حيث قام هؤلاء بإلقاء الحجارة على بيوت الفلسطينيين ومحالهم على مرأى الشرطة الإسرائيلية ومسمعها.[٢٦] حيث تُشير بعض التقارير إلى أن غالبية هؤلاء المسلّحين ينحدرون من مستوطنات مُقامة على أراضي الفلسطينيين شمال الضفة الغربية، غالبيتهم يتبعون تيار «الصهيونية الدينية»، وقد تمكّنت هذه الميليشيات المسلّحة من أن تُنظّم نفسها تحت شعارات «حماية يهود اللد من العرب» و«تطهير اللد» وغيرها، وأشرف عليها ضبّاط احتياط وقادة وحدات وألوية في الجيش، بعد أن تمكّنوا من الحصول على مقرّ لهم بمساعدة بلدية اللد ورئيسها رفيفو، ما حولها إلى ما يُشبه «الغرف الحربية»، يتم فيها التسليح، تحديد أماكن وجود البيوت العربية وإعداد الخطط وكذلك الانطلاق لمهاجمة العرب وممتلكاتهم.[٢٧]

وفرّت بلدية اللّد أماكن إقامة في مبنى تملكه لجماعات مستوطنين متطرفين قوميين مسلّحين جاؤوا من خارج المدينة، وانتهكوا إعلان الطوارئ الذي منع غير المقيمين من الدخول للمدينة، حيث قام هؤلاء بإلقاء الحجارة على بيوت الفلسطينيين ومحالهم على مرأى الشرطة الإسرائيلية ومسمعها.

١.٣ تعامل الأجهزة الأمنية الإسرائيلية مع هبة أيار

بالإضافة إلى ما ذُكر أعلاه، فقد تم إدخال قوات «حرس الحدود» إلى المدن الساحلية المختلطة، وقام وزير الدفاع بني غانتس بتوقيع أمر استدعاء لعشر وحدات عسكرية من الاحتياط.[٢٨] ووصل الأمر إلى إحداث نقلة نوعيّة في صلاحيات الشرطة و «حرس الحدود» خلال الهبّة؛ إذ أقرّت الحكومة

الإسرائيلية توسيع صلاحيات الشرطة، وأصبحت بموجب ذلك تستطيع فرض حظر التجول وإغلاق مداخل المدن كما فعلت ببلدة «الجديدة-المكر» في الجليل التي أغلقتها بالحواجز والكتل الاسمنتية، بالإضافة إلى التحكّم بتجول الناس بين المدن، ونشر وحدات من الجيش وحرس الحدود إلى جانب الشرطة لقمع المظاهرات.[٢٩]

تعاملت السلطات الإسرائيلية بشكل تمييزي واضح مع قضية استشهاد الشاب موسى حسونة من اللّد على يد مستوطن قام بإطلاق النار عليه، ومقتل اليهودي يجآل يهوشوع نتيجة إلقاء الحجارة على سيارته، قضى على أثرها بعد أيام، حيث أفرجت السلطات الإسرائيلية في قضية حسونة عن كل المشتبه بهم اليهود بحجّة الدفاع عن النفس، وتم ذلك خلال أقل من ٤٨ ساعة من استشهاد حسونة، ومن بعدها تم إغلاق التحقيق دون توجيه أي تُهم. في المقابل، وعلى الرغم من وجود شبهات بأن إلقاء الحجارة في قضية يهوشوع قد جرى من يهود، فلا يزال ٨ فلسطينيين مشتبه بهم معتقلين بانتظار المحاكمة بتهمة القتل كعمل «إرهابي» مشترك، وإتلاف سيارة، وإلقاء الحجارة بدوافع عنصرية. ووفقًا لهآرتس، فإن الحمض النووي على الحجر الذي أصيب به يهوشوع لا يتطابق مع المتهمين الفلسطينيين، وعلى الرغم من ذلك، لم تتردّد النيابة العامة في توجيه لائحة الاتهام ضدّهم.[٣٠]

وفقًا للتقرير الصادر عن هيومن رايتس ووتش، اعتقلت قوات الأمن الإسرائيلية ٢١٤٢ شخصًا من القدس ومدن الداخل الفلسطيني في أحداث هبّة أيار، أما في اللد تحديدًا، فاعتقلت الشرطة الإسرائيلية ١٥٤ شخصًا من بينهم ١٢٠ عربيًا. وقد شبّه رؤوفين ريفلين -الرئيس الإسرائيلي حينها-

لماذا مدينة اللد؟

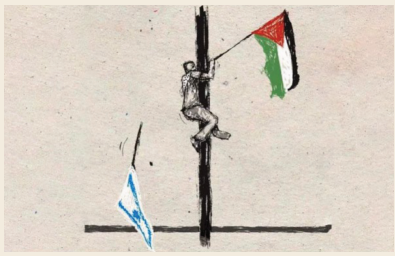

يبلغ عدد سكان مدينة اللد تقريبًا ٨١ ألف نسمة، نحو ٧٢,٥٪ منهم يهود، ونحو ٢٧,٥٪ عرب. يعاني العرب هناك من سياسات تهميش وممارسات هدم بيوت ملحوظة بشكل خاص.* بدأت الاحتجاجات في اللد بالأساس يوم ١٠ أيار ٢٠٢١، بمظاهرة أمام المسجد العمري في المدينة، وسرعان ما تطوّرت الأحداث لتشمل إطلاق الشرطة القنابل الصوتية والغاز المسيل للدموع على المتظاهرين الفلسطينيين. أعلنت الحكومة الإسرائيلية حالة الطوارئ في اللد في ١٢ أيار، وشمل هذا الوضع منع دخول غير المقيمين في اللد إليها.** وقد برز في خِضم المظاهرات والمواجهات مشهد شاب فلسطيني يتسلّق عامود كهرباء لاستبدال العلم الإسرائيلي بالعلم الفلسطيني.

لم تكتفِ الشرطة الإسرائيلية باستعمال القوة المُفرطة ضد الفلسطينيين؛ فقد رافق ذلك أيضًا الخطابات والتصريحات التحريضية التي صرّح بها مسؤولون إسرائيليون ضد الفلسطينيين. ووثقت «هيومن رايتس ووتش» في تقريرها أن القوات الأمنية الإسرائيلية لم تتدخّل لحماية الفلسطينيين من بطش المستوطنين وعنفهم ، حتى إنها اكتفت بالتفرّج ولم تحرّك ساكنًا بشكل إيجابي، بل كانت توجد بالقرب من المستوطنين المعتدين.

* بلدية اللد، «حول – مدينة اللد،» *بلدية اللد*، ٢٠٢٢. انظر/ي الرابط الآتي: https://bit.ly/3tPPgZ1.

** HRW, "Israel: Abusive Policing in Lod During May Hostilities" (New York: Human Rights Watch, 2021), https://www.hrw.org/news/202114/12//israel-abusive-policing-lod-during-may-hostilities.

الفلسطينيين في اللّد بأنهم أشخاص متعطّشون للدماء، وأن هذه المشاهد التي تتضمن إتلاف الممتلكات، مهاجمة أماكن اليهود المقدّسة، والاضطرابات في المدينة هي أمور لا تُغتفر. كذلك، في ١٣ أيار، أي في اليوم التالي لحضور المتطرّفين اليهود من خارج اللد، أطلق رئيس بلدية اللد يائير ريفيفو وعضو حزب البيت اليهودي يوسي هاروش تحذيرات للسكان العرب في اللد بألّا يغادروا بيوتهم، وأن الشرطة إذا لم تحمِ اليهود، فإنهم سيحمون أنفسهم، ولعلّ هذا يتوافق فعليًا بما صرح به لاحقًا في ٢٨ أيار، عضو مجلس بلدية اللد، بأن اليهود سيمارسون العنف للدفاع عن النفس، وأنهم مسلّحون ومستعدّون لإطلاق النار عند الحاجة.[٣١]

١.٤ ما بعد هبّة أيار

شنّت القوات الإسرائيلية حملة تنكيل واعتقالات بحقّ الفلسطينيين في الداخل تحت مسمّى حملة «القانون والنظام» مباشرة مع هدوء الأحداث، وشرعت باتخاذ خطوات عقابية إضافية، وبدراسة سياساتها الجديدة الواجب اتخاذها تجاه الفلسطينيين في الداخل. وقد أطلقت الشرطة الإسرائيلية مع النيابة العامة هذه الحملة بتاريخ ٢٣ أيار ٢٠٢١ بتوجيه من رئيس الحكومة بهدف «محاسبة الجميع»، وبموجبها؛ تم تنفيذ اعتقالات جماعية ودهم وحملات تفتيش استفزازية، وصل عدد الاعتقالات خلال الأيام الخمسة الأولى منها إلى ما يُقارب ٣٠٠ معتقل، ليتم التحقيق معهم ومن ثم القرار في تقديم لوائح اتهام.[٣٢] وقد وصل مجموع المعتقلين إلى ٢٦٠٠ معتقل خلال العام ٢٠٢١ بعد الهبّة، جرت محاكمة نحو ٣٦٠ منهم بحسب تقرير مركز مساواة.[٣٣] ويمكن إجمال الهبّة بالأرقام على النحو الآتي:[٣٤]

٢٥٠	موقع اشتباك بين العرب واليهود في الفترة بين ١٠–٢٢ أيار ٢٠٢١
٢	عدد الشهداء: موسى حسونة (اللد) ومحمد كيوان (أم الفحم)
٢	عدد القتلى الإسرائيليين: آفي هار ايفين (عكا) يجآل يهوشوع (اللد)
٢٦٠٠	معتقل فلسطيني منذ أيار ٢٠٢١ (لا يشمل معتقلي هبّة النقب)
٣٦٠	فلسطينيًا تم تقديمهم للمحاكمة في الداخل (لا يشمل معتقلي هبّة النقب)
٣٢٢	إصابة في صفوف الشرطة الإسرائيلية خلال المواجهات (من بينهم ٤ بحالة متوسطة)
٢٩٧	سيارة شرطة لحقت بها أضرار، من بينها ١١ تم إحراقها
٢٣	هجومًا على مراكز الشرطة

لقد جرت الاعتقالات والتحقيقات، التي قام بها جهاز الأمن العام «الشاباك» في ظلّ منع لقاء المعتقلين مع المحامين مدّة وصلت عشرة أيام، كما تم إصدار أوامر اعتقال إدارية في بعض الحالات. أمّا المحاكمات فكانت غير مسبوقة؛ حيث تمّ تقديم لوائح اتهام صارمة بشكل خاص، وغير مألوفة، شملت بنودًا شديدة في مضمونها كمحاولة القتل وغيرها، بالإضافة إلى بنود تمت إضافتها بشأن الدوافع لارتكاب المخالفات والجرائم المنسوبة للمتهمين وأهمها ارتكابها بـ «دوافع قومية وعنصرية»، حيث إن بند الدوافع يضاعف بحسب قانون العقوبات العقوبة المنصوص عليها في القانون.[٣٥] الأهم من ذلك، أن السلطات الإسرائيلية بدأت دراسة ما جرى، وإخفاقاتها قبل الأحداث وخلالها، فعلى ضوء الهبّة؛ جرت، وما زالت تجري عملية إعادة تنظيم في الشاباك والشرطة وحرس الحدود والجيش بشأن كيفية التعامل مع «أعمال شغب من هذا القبيل» مستقبلًا.[٣٦]

استطلاع بعد الهبّة: أشار إلى أن ٦٠٪ من اليهود يخافون من العرب بمستوى متوسط أو عال، بينما يشعر ٣٥٪ بالشعور نفسه من الخوف من اليهود، بينما الأغلبية من اليهود (٧٧٪) والعرب (٨٣٪) لا تدعم مقاطعة متاجر المجموعة الأخرى، ومن المثير أن نسبة الكراهية لدى اليهود في المدن الساحلية المختلطة تجاه العرب تصل إلى ٢٢٪ مقابل ٨٪ بين العرب.

لا شكّ في أن للهبّة تأثيرًا كبيرا أيضًا على العلاقات الاجتماعية والتجارية/ الاقتصادية بين العرب الفلسطينيين واليهود، بقدر يشبه التصدّعات والمشاحنات التي نتجت خلال هبّة أكتوبر ٢٠٠٠ وبعدها، على الرغم من صعوبة قياس تلك التأثيرات في العلاقات ورصدها. بحسب استطلاع أجراه مركز أكورد في الجامعة العبرية بعد الهبّة، أشار إلى أن ٦٠٪ من اليهود يخافون من العرب بمستوى متوسط أو عال، بينما يشعر ٣٥٪ بالشعور نفسه من الخوف من اليهود، بينما الأغلبية من اليهود (٧٧٪) والعرب (٨٣٪) لا تدعم مقاطعة متاجر المجموعة الأخرى، ومن المثير أن نسبة الكراهية لدى اليهود في المدن الساحلية المختلطة تجاه العرب تصل إلى ٢٢٪ بينما تصل نسبتها بين العرب ٨٪.[٣٧]

من المبكر الحديث عن التداعيات كلها التي قد تنجم عن هبّة أيار؛ إذ لا يمكن اعتبارها حدثًا عاديًا عابرًا، بسبب طبيعتها التي وحّدت التجمّعات الفلسطينية بين النهر والبحر، بعيدًا عن التقسيمات الجيو/ سياسية الرسمية، ووضعت فلسطيني الداخل في قلب الحدث وليس على هامشه. من المهم الإشارة هنا، إلى أن الهبّة عكست نزعة متصاعدة بين الجيل الشاب بالذات في التعامل مع فلسطين كوحدة جيو–سياسية واحدة، والعمل على النشاط الموحّد في سبيل مشروع يجمع الجميع على جانبي الخط الأخضر بعيدًا عن المشاريع الأيديولوجية التقليدية التي عبرّت عنها الأحزاب عبر معادلات المواطنة الكاملة في إسرائيل مقابل إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

٢. انشقاق «الموحدة» عن «المشتركة» وانضمامها للائتلاف الحكومي

من الناحية السياسية؛ شهدت الساحة السياسية في إسرائيل أربع معارك انتخابية خلال عامين بسبب مأزق سياسي لم ينتج عنه ائتلاف حكومي، وبالأساس بسبب شخص نتنياهو الذي أصبح الهدف الرئيس هو الإطاحة به. وأفرزت الديناميكيات السياسية التي رافقت الانتخابات المتكرّرة خارطة سياسية جديدة طالت حتى الأحزاب العربية، إذ انشقّت القائمة العربية الموحدة بقيادة منصور عباس عن القائمة المشتركة عشية الانتخابات الرابعة في آذار ٢٠٢١، وخاضت الانتخابات وحدها.

سيركز هذا الجزء من التقرير على بعض الظواهر والتطورات المهمة التي رافقت الانتخابات البرلمانية الأخيرة في آذار ٢٠٢١ ونتجت عنها، التي تشير إلى بداية تطورات سياسية جذرية جديدة داخل المجتمع الفلسطيني في الداخل. كما تميزت تلك الانتخابات أيضًا بالمجهود والسيناريوهات السياسية المختلفة للإطاحة بنتنياهو وإمكانية التحالفات التي ستنتج عن الانتخابات ودور الأحزاب العربية في كل ذلك.

٢.١ القائمة المشتركة وانقسامها بين ٢٠١٥-٢٠٢١

اعتُبر تشكيل القائمة المشتركة عام ٢٠١٥ إنجازًا تاريخيًا يُعبّر عن وحدة الأحزاب العربية الفلسطينية في إسرائيل، وهي: الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، التجمّع الوطني الديمقراطي، القائمة العربية الموحدة، والحركة العربية للتغيير. لكن منذ نشأتها واجهت المشتركة تحديات كثيرة، بالإضافة إلى تجاذبات وخلافات داخلية حول قضايا حزبية مختلفة، كان أبرزها أزمة التناوب التي ظهرت بعد أن تمت محاكمة النائب باسل غطاس عن حزب التجمّع الوطني الديمقراطي، وبروز نقاش حول التناوب على مقعده، وقد استمرت الأزمة ما يزيد على سنة وأدّت إلى استياء عام في الشارع الفلسطيني.

بلغت الأزمات والصعوبات ذروتها في الانتخابات العامة للدورة ٢١ التي تمت في نيسان ٢٠١٩، إذ لم تنجح الأحزاب العربية في التوصّل إلى اتفاق على إعادة تشكيل القائمة المشتركة لغرض هذه الانتخابات، ونجم عن ذلك الانشقاق الأول في القائمة المشتركة، وكنتيجة لذلك، خاضت الأحزاب العربية الانتخابات في قائمتين منفصلتين: الأولى تتمثل في حزب الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة وحزب العربية للتغيير، والثانية تتضمن حزب التجمع الديمقراطي وحزب الحركة الإسلامية. وبناءً عليه، تراجع التمثيل العربي في الكنيست من ١٣ مقعدًا إلى ١٠ مقاعد فقط: ٦ مقاعد لحزبي الجبهة والعربية للتغيير، و٤ مقاعد للتجمع والحركة الإسلامية.

عادت القائمة لتتوحد من جديد في العام نفسه وخاضت الانتخابات (الدورة الثانية) في أيلول ٢٠١٩ في قائمة مشتركة، وحصلت على ١٣ مقعدًا، واستمرت متوحدة في انتخابات آذار ٢٠٢٠ حيث حصلت على ١٥ مقعدًا. وبعد أن اتضح أن حكومة نتنياهو التي تشكلت بموجب انتخابات آذار ٢٠٢٠ لن تصمد طويلاً، وباتت تلوح في الأفق إمكانية العودة إلى جولة انتخابات جديدة؛ تصاعدت الخلافات داخل القائمة المشتركة،

منصور عباس في حديث صحافي بعد جلسة المصادقة على الميزانية في الكنيست يوم ٤ تشرين الثاني ٢٠٢١. (أ.ف.ب)

بالأساس بسبب توجّهات النائب منصور عباس المطالبة، وبشكل غير مسبوق، بفتح أُفق للتحالفات السياسية مع أحزاب صهيونية يمينية أو دعم الحكومة برئاسة نتنياهو. وتطور الأمر عندما سعت القائمة العربية الموحدة لطرح ما أسمته «نهج سياسي جديد» في التعامل مع المؤسسة والحكومة الإسرائيليتين، وأتى ذلك في غياب مواقف موحّدة وأسس عمل مشتركة لتوجيه عمل القائمة المشتركة خلال سنوات عملها البرلماني، وغياب إنجاز سياسي أو حقوقي ملموس. وقد اجتمعت تلك الظروف وتصريحات النائب منصور عباس عن «الواقعية السياسية» مع انعدام ثقة المجتمع العربي بالقائمة المشتركة. في المقابل، كان ذهاب القائمة العربية الموحدة للانتخابات بشكل مستقل بمثابة مغامرة سياسية لا يُستهان بها في ظل نسبة الحسم العالية نسبيًا.

٢.٢ نهج جديد- مطالب «مدنية» وغض طرف عن الاحتلال والاستيطان

لم ترضَ القائمة المشتركة عن تصريحات منصور عباس التي كان يُدلي بها في اللقاءات التلفزيونية، التي بدأت تتطور مع الوقت إلى طرح سياسي جديد، حيث صرّح في لقاء له بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٢٠ على قناة الـ ٢٠ اليمينية، بضرورة وضع القائمة في وضع تتمكّن فيه من التعامل مع جميع

التيارات السياسية الإسرائيلية، مشددًا على رؤيته العامة بالنسبة للتسامح والتفاهم بين «الشعبين». واستمرت تصريحات عباس التي لم تنفِ الائتلاف مع التيار السياسي اليميني أو اليساري الصهيوني، وبدأ معها تبادل الاتهامات بين المشتركة والموحدة وطفى على سطح تلك الاتهامات طرح جديد بشأن العمل السياسي ودور الأحزاب الفلسطينية في الداخل في الحلبة السياسية الإسرائيلية، ودورها الأكبر ومسؤوليتها تجاه جمهورها الفلسطيني.

عبّر عباس في سياقات عديدة عن أنه لا يمكن للقائمة المشتركة أن تحقّق مطالب المجتمع العربي إذا استمرت في موضع المعارضة فقط دون أن تطوّر «نهج بديل»، وتعقيبًا على تصريحات عباس هذه، قال امطانس شحادة، عضو التجمع الوطني الديمقراطي إن عباس غير جدير بالقيادة، وأضافت عايدة توما من الجبهة الديمقراطية إنها تشعر بالحرج لوجود شخص ما زال يعتقد بإمكانية الحصول على شيء من اليمين الفاشي. وقد أسفر عن ذلك كله في النهاية انشقاق القائمة العربية الموحدة عن القائمة المشتركة، حيث خاضت القائمة الموحدة مع المرشّح المستقل مازن غنايم الانتخابات بشكل منفصل، وحصلت على ٤ مقاعد، بينما حصلت القائمة المشتركة على ٦ مقاعد. (للمزيد حول حيثيات انتخابات آذار ٢٠٢١ ونتائجها، راجع/ي تقرير مدار الاستراتيجي عن العام ٢٠٢١– المشهد الإسرائيلي ٢٠٢٠).

٢.٣ القائمة الموحدة في الائتلاف الحكومي الجديد: بيضة القبان!

أعربت القائمة الموحدة عن استعدادها المشاركة في ائتلاف حكومي إسرائيلي، يمينيًا أكان أم يساريًا (بالمفاهيم السياسية الإسرائيلية)، مقابل حصد حقوق و«إنجازات» معينة للمجتمع الفلسطيني في الداخل، حيث راهنت القائمة الموحدة على تجاوز نسبة الحسم لتصبح «بيضة القبّان» في أي ائتلاف حكومي مُحتمل. وبعد أن حصلت على ٤ مقاعد، توجّهت الأنظار الإسرائيلية مباشرة بعد إغلاق الصناديق إلى المقر الانتخابي للقائمة الموحدة في كفر قاسم، حيث اعتبر أن الموحدّة هي من ستنقذ، أو تطيح، بنتنياهو وعهده، حيث كانت الموحدة في المبدأ على استعداد للانضمام إلى حكومة يترأسها نتنياهو.

على الرغم من كثافة الأحداث السياسية التي رافقت عملية تشكيل الحكومة وتسارعها بعد انتخابات آذار ٢٠٢١، فإن الحدث الأبرز الذي لا يمكن إغفاله هو اجتماع منصور عباس عن القائمة العربية الموحدة مع الحاخام حاييم دروكمان الذي يُعدّ من المرجعيات الدينية لتيار الصهيونية الدينية المتطرّفة، حيث حاول كل من نتنياهو ومنصور عباس إقناع دروكمان بقبول القائمة العربية الموحدة كأحد أطراف الائتلاف الحكومي الذي كان نتنياهو ينوي إقامته، بيد أن دروكمان رفض بشكل قطعي قائلًا: «لا مكان لحكومة إسرائيلية تستند إلى قائمة عربية، منصور عباس ليس يمينيًا، بل هو يتنكّر لدولة يهودية»، أما بتسلئيل سموتريش، عن كتلة الصهيونية الدينية، فقال إن حزبه لن يقوم بدعم حكومة يكون حزب منصور عباس شريكًا فيها ولا بأي شكل من الأشكال. ولعل أهمية هذه الحدث تكمن في الآتي:

١. مـع أن القائمـة العربيـة الموحـدة أبـدت اسـتعدادًا للتحالـف مـع أي حـزب صهيونـي، حتـى لـو كان مـن اليمـين المتطـرّف؛ فإنهـا لـم تكـن «بيضـة القبّـان» بشـكلٍ كاف عندمـا يتعلّـق الأمـر بمعسـكر اليمـين الصهيونـي. فـي الواقـع. ومـن وجهـة نظـر اليمـين الإسـرائيلي، فـإن كتلـة الصهيونيـة الدينيـة هـي التـي كانـت بيضـة القبـان؛ حيـث إن المجتمـع الإسـرائيلي هـو مجتمـع ذو أغلبيـة يمينيـة (نحـو ٧٨ عضـوًا برلمانيًـا مـن أصـل ١٢٠ ينتمـون إلـى اليمـين بتياراتـه المتنوعـة)، وداخـل هـذا المجتمـع قـد تكـون أحـزاب اليمـين الصغيـرة هـي الوحيـدة القـادرة علـى إنجاح/إفشـال الحكومـات الإسـرائيلية.

حاولت الموحدة في نهجها «الجديد» تحييد المسألة القومية والتركيز على المكاسب المادية ضمن إطار المواطنة وعلى المستوى المدني، وأهمها قضية الجريمة التي تقضّ مضجع المجتمع العربي وقضية الميزانيات. في المقابل دافعت المشتركة عن موقفها بالتوصية على غانتس، وأشارت إلى وجود بعض الخطوط السياسية الحمراء بشأن دعم حكومة يمينية، واعتبرت تلك المكاسب كتخلّ عن الهوية القومية مقابل المكاسب الماديّة.

٢. بينمـا كانـت كتلـة الصهيونيـة الدينيـة قـد حقّقـت ٦ مقاعـد فقـط، إلّا أنهـا فرضـت شـروطها علـى الليكـود (رفـض تشـكيل حكومـة تسـتند إلـى حـزب عربـي)، دون أن تثيـر سـخط أعضـاء الليكـود، لاسـيما أن المصيـر السياسـي لنتنياهـو كان يتوقّـف علـى قبـول الصهيونيـة الدينيـة بتشـكيل حكومـة تضـمّ القائمـة العربيـة الموحـدة. هـذا قـد يعكـس قـدرة الصهيونيـة الدينيـة المتطرفـة علـى فـرض موقفهـا الأيديولوجـي باعتبـاره موقفًـا لا يمكـن التنـازع عليـه داخـل معظـم تيـارات اليمـين الإسـرائيلي بشـكل عـام. وعلـى العكـس مـن تيـارات الحريـديم (المتزمّتـين دينيًـا) الذيـن يمكـن لليكـود أن يُكيّـف، نسـبيًا، توجهاتهـم السياسـية مـن خـلال تقديم امتيـازات ماليـة أو اجتماعيـة؛ فـإن الصهيونيـة الدينيـة تبـرز ككتلـة برلمانيـة صغيـرة لكنهـا ذات أسـس أيديولوجيـة لا يمكـن المسـاومة عليهـا.

٣. لكـن فـي المقابـل، فـإن تيـار الصهيونيـة الدينيـة يضـم العديـد مـن التيـارات الفرعيـة المتنافسـة سياسـيًا، والمتباينـة عقائديًـا، بحيـث إن حـزب يمينـا التابـع للصهيونيـة الدينيـة فـي نسـختها الليبراليـة قـد قبِـل التحالـف مـع القائمـة العربيـة الموحـدة، فـي حـين أن الصهيونيـة الدينيـة فـي نسـختها الحردليـة رفضـت ذلـك.

وعليـه، بعـد أن فشـل نتنياهـو فـي تشـكيل حكومـة بسـبب مواقـف سـموتريتش ودروكمـان، انتقـل التكليـف فـي شـهر آيـار إلـى يائيـر لبيـد رئيـس حـزب «يوجـد مسـتقبل»، الـذي أعلـن نيتـه تشـكيل حكومـة وحـدة. بعـد المفاوضـات وقّعـت القائمـة الموحـدة علـى اتفاقيـة انضمـام للائتـلاف الحكومـي دون أن تكـون جـزءًا مـن الحكومـة نفسـها، وقـد تضمنـت الاتفاقيـة مجموعـة مـن البنـود والتفاهمـات بالإضافـة إلـى ملحـق يُنظـم عمـل الحكومـة، ومـن أهـم هـذه البنـود أن تدعـم القائمـة الموحـدة تشـكيل الحكومـة، وتكـون جـزءًا مـن الائتـلاف الحكومـي، دعـم إجـراءات الائتـلاف فـي الكنيسـت، وضـرورة تحقيـق تمثيـل منصـف للمجتمـع

العربـي فـي وظائـف خدمـات الدولـة، بالإضافـة إلـى العمـل على خطـة اقتصاديـة خمسـية لتقليـص الفجـوات فـي المجتمـع العربـي بميزانيـة ٣٠ مليـار شـيكل حتـى عـام ٢٠٢٦، وخطـة خمسـية لمكافحـة العنـف والجريمـة، وغيرهـا مـن البنـود أهمهـا تخـصّ قضيـة البنـاء والإسـكان، وأخـرى بشـأن القـرى البدويـة فـي النقـب التـي سـتتم مناقشـتها أدنـاه. يشـغل ممثلـو الموحـدة منصـب نائـب وزيـر فـي مكتـب رئيـس الحكومـة، رئاسـة لجنـة الداخليـة ولجنـة شـؤون المجتمـع العربـي، ومنصـب نيابـة رئيـس الكنيسـت.[٣٨] ولا بـد مـن الإشـارة، إلـى أن انضمـام القائمـة العربيـة الموحـدة إلـى الائتـلاف الحكومـي (وهـو ائتـلاف حكومـي ذو توجـه يمينـي علـى الرغـم مـن وجـود حزبـين يساريين فيـه إلـى جانـب القائمـة العربيـة الموحـدة)، دفعهـا إلـى تقـديم جملـة تنـازلات سياسـية وخطابيـة، قدّمتهـا فـي أحيـان عديـدة دون منـاورة.

أدى تدهـور الوضـع الاقتصـادي وفشـل الآمـال التـي عُلقـت علـى وحـدة المشـتركة ودورهـا دون الإشـارة إلـى إنجـاز ملحـوظ، بالإضافـة إلـى تدهـور الأمـن الشـخصي اليومـي للمواطـن الفلسـطيني فـي الداخـل إلـى احتـلال القضايـا الاجتماعيـة أولويـة غيـر مسـبوقة علـى حسـاب الأولويـات السياسـية القوميـة إلـى حـدّ مـا. لـذا، كان طـرح الموحـدة فـي توقيـت وظـروف موائمـة، لكـن الامتحـان الأكبـر للنهـج «الجديـد» سـيظلّ علـى مسـتوى الإنجـاز وتحصيـل المكاسـب التـي لا يمكـن الإشـارة إلـى أي منهـا بشـكل ملمـوس حتـى الآن.

يمكـن الإشـارة إلـى تطـور نهجـين سياسـيين تمايـزا مـن خـلال انشـقاق المشـتركة الأخيـر، وخـلال الدعايـات الانتخابيـة لـكل مـن القائمتـين، حيـث حاولـت كل منهـا التميّـز عـن الأخـرى بـدل اسـتراتيجية التغاضـي عـن الاختلافـات بينهـا خـلال وحـدة المشـتركة. لكـن، بعـد الانشـقاق ومحاولـة التميـز والمبالغـة أحيانًـا فـي هـذا الاختلاف وتصويـره كأيديولوجيـا متجـذّرة لـدى كل مـن القائمتـين، ظهـرت اختلافـات سياسـية وأخـرى اجتماعيـة، كان أهمهـا علـى المسـتوى السياسـي مسـألة الهويـة القوميـة وإمكانيـة دعـم الحكومـة، حتـى لـو كانـت حكومـة يمينيـة (فـكل الحكومـات صهيونيـة لكـن بعضهـا يسـار صهيونـي وبعضهـا يمـين صهيونـي). حيـث حاولـت الموحـدة فـي نهجهـا «الجديـد» تحييـد المسـألة القوميـة والتركيـز علـى المكاسـب الماديـة ضمـن إطـار المواطنـة وعلـى المسـتوى المدنـي، وأهمهـا قضيـة الجريمـة التـي تقـضّ مضجـع المجتمـع العربـي وقضيـة الميزانيـات. فـي المقابـل دافعـت المشـتركة عـن موقفهـا بالتوصيـة علـى غانتـس، وأشـارت إلـى وجـود بعـض الخطـوط السياسـية الحمـراء بشـأن دعـم حكومـة يمينيـة، واعتبـرت تلـك المكاسـب كتخـلّ عـن الهويـة القوميـة مقابـل المكاسـب الماديّـة. لكـن المثيـر أيضًـا هـو تطـور الخطـاب الاجتماعـي أو اختلافـه بـين القائمتـين؛ فقـد حاولـت القائمـة العربيـة الموحـدة التشـديد علـى هويـة المجتمـع المحافظـة وبالأسـاس ضـد حقـوق المثليـين، مسـتندةً بذلـك إلـى خطابهـا الدينـي كقائمـة الحركـة الإسـلامية، الـذي بـرز بشـكل كبيـر فقـط حـين بـدأت قضيـة الانشـقاق. يجـدر القـول إن تلـك القضايـا قـد لعبـت دورًا، بالفعـل، فـي المواجهـات الانتخابيـة وفـي الصنـدوق، لكـن المثيـر هـو أن ذلـك كان بمثابـة بدايـة تشـكّل نهـج سياسـي جديـد غيـر معهـود منـذ قيـام دولـة إسـرائيل، الـذي يبـدو، اعتمـادًا علـى نتائـج التصويـت، أنـه لاقـى آذانًـا صاغيـة لـدى المجتمـع العربـي واسـتعدادًا مـا لقبولـه، أو لتجربتـه علـى الأقـل.

لقد أدى تدهور الوضع الاقتصادي وفشل الآمال التي عُلقت على وحدة المشتركة ودورها دون الإشارة إلى إنجاز ملحوظ، بالإضافة إلى تدهور الأمن الشخصي اليومي للمواطن الفلسطيني في الداخل إلى احتلال القضايا الاجتماعية أولوية غير مسبوقة على حساب الأولويات السياسية القومية إلى حدّ ما. لذا، كان طرح الموحدة في توقيت وظروف موائمة، لكن الامتحان الأكبر للنهج «الجديد» سيظلّ على مستوى الإنجاز وتحصيل المكاسب التي لا يمكن الإشارة إلى أي منها بشكل ملموس حتى الآن.

٣. العنف والجريمة استمرار لظاهرة قديمة وغياب لمعالجة حقيقية

لا يزال ملف العنف والجريمة يؤثر بشكلٍ كبير على حياة الفلسطينيين في الداخل، ولم تنتهِ الأسباب التي تولّد العنف والجريمة، التي تم تناولها بإسهاب في تقارير مدار الاستراتيجية السابقة، بل إنها استمرت لتطال حياة أبرياء جُدد في البلدات العربية. وتشير المعطيات المتوفرة لدى مؤسسات المجتمع المدني وعلى رأسها «مركز أمان – المركز العربي للمجتمع الآمن»[٣٩] إلى تصاعد مخيف في عدد الضحايا جرّاء الجريمة (انظر/ي الشكل أدناه).[٤٠]

الشكل رقم (١٠) العنف والجريمة في الوسط العربي بين ٢٠١٧-٢٠٢١

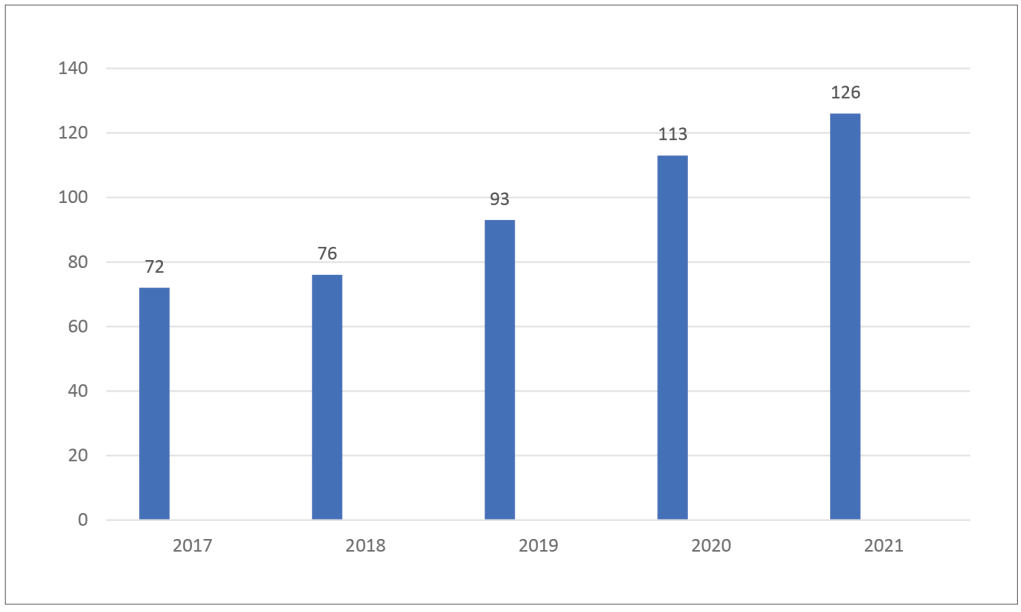

حصدت الجريمة أكثر من ١٤ ضحية خلال الشهرين الأولين من العام ٢٠٢٢، ومن الواضح أن لظاهرة الجريمة وازديادها أسبابًا متعدّدة في أساسها السياسات الإسرائيلية تجاه المجتمع الفلسطيني على مرّ العقود، وتعامل السلطات مع الظاهرة بشكل تمييزي في ظلّ نية مبيّتة بالإهمال، إذ تم حلّ نحو ٢٩

جريمة فقط من مجموع ١٢٦ حالة قتل في العام ٢٠٢١. وبشكلٍ خاص للعام ٢٠٢١، كانت نسبة فكّ ألغاز الجرائم في الوسط اليهودي ٨٠٪، مقابل ٣٥٪ لدى المجتمع العربي، بينما يشكل ضحايا القتل العرب ٧٢٪ من مجموع ضحايا القتل في إسرائيل، بينما تصل نسبة الضحايا في الوسط اليهودي إلى ٢٥٪ على الرغم من كونهم يشكلون ٧٤٪ من إجمالي عدد السكان.[٤١] وقد تراوحت أعمار الضحايا عام ٢٠٢١ بين عامين ونصف حتى ٩٢ عامًا، منهم ١٦ ضحية من النساء، و١٠٥ من الرجال، من ضمنهم ٥ أطفال لم يتجاوزوا الـ١٨ عامًا.

لم تُعِرْ الحكومة الإسرائيلية ظاهرة العنف والجريمة أي اهتمام واضح على الرغم من المطالبات المستمرة من المجتمع الفلسطيني ومن يمثّله بذلك. لكن، ظهرت ملامح ازدياد الاهتمام في بعض القضايا والجرائم التي تدحرجت لتمسّ الوسط اليهودي وتقترب منه أكثر، وأيضًا عندما شعرت الحكومة أنها بدأت تفقد السيطرة بشكل عام على السلاح والجريمة. لكن الأهم أيضًا في هذا العام، وبعد هبّة أيار، هو استعمال الفلسطينيين السلاح في بلدات عديدة خلال المواجهات مع الشرطة الإسرائيلية والمستوطنين، إذ كان لهذا تأثير كبير على قرار الحكومة في ما يتعلّق بمعالجة الجريمة وبالذات قضية انتشار السلاح، ناظرةً إلى القضية من المنظور السياسي/ الأمني أكثر من كونه موضوع أمن شخصي وواجبًا تجاه الفلسطينيين.

قبل انشقاق القائمة العربية الموحدة قبيل انتخابات آذار ٢٠٢١، كان ملف العنف والجريمة موكلًا إلى النائب منصور عباس الذي كان جزءًا من القائمة المشتركة. ويمكن القول إن هذا الملف، كمشروع يستدعي عناية بشكل خاص، ارتبط بالقائمة العربية الموحدة التي أخذت على عاتقها معالجة هذه القضية كإحدى القضايا المدنية الاجتماعية الملحّة. وقد استفاد عباس من هذا الارتباط ليطرح مشروعه في مكافحة الجريمة كأحد أركان ما بات يسمّى «النهج الجديد» عند خوض انتخابات آذار ٢٠٢١. وكان لهذا الملف دور في المفاوضات السياسية بين القامة العربية الموحدة وباقي أطياف الائتلاف الحكومي التي أفضت لاحقًا إلى إطلاق خطة حكومية جديدة لمكافحة العنف والجريمة في تشرين الأول ٢٠٢١، التي جاءت بشكل تراكمي لمخطط الحكومة لمكافحة الجريمة منذ العام الماضي؛ إذ تشكّلت سنة ٢٠١٩ لجنة «المديرين العامين للوزارات لمعالجة الجريمة والعنف في المجتمع العربي» للتعامل مع ظاهرة العنف والجريمة. وقد أشارت اللجنة في مقدمة تقريرها في ٢٠٢٠ إلى خطط تطوير المجتمع العربي والميزانيات المرصودة. لم يلق التقرير المنشور أصداءً إيجابية في المجتمع العربي، إذ تم اعتباره شكليًا ويفتقر إلى الحلول الجذرية لظاهرة العنف والجريمة، وأن تعيين نتنياهو لأهارون فرانكو- قائد شرطة القدس السابق- في شباط ٢٠٢١ كمنسق لمكافحة الجريمة في المجتمع العربي، جاء في إطار الدعايات الانتخابية، حيث لا يمكن القضاء على الظاهرة بميزانية ١٠٠ مليون شيكل فقط.

أما الخطة التي تم تمريرها في شهر تشرين الأول ٢٠٢١ من الحكومة الحالية تحت عنوان «خطة لمعالجة ظواهر الجريمة والعنف في المجتمع العربي ٢٠٢٢-٢٠٢٦»،[٤٢] فقد حدّدت أهدافها على النحو الآتي:

- تفكيك منظّمات الجريمة، وتقليل ظاهرة الجريمة والعنف في «الوسط العربي»، وتقليل الوسائل الاقتصادية المتوفرة لشبكات منظمات الجريمة.
- رفع الإحساس بالأمن الشخصي لكل مواطني إسرائيل بشكل عام، وللسكّان العرب بشكل خاص.
- تقليل الأسلحة غير المرخّصة في المجتمع العربي.
- رفع ثقة الجماهير العربية بسلطة القانون.
- تقوية الشراكة في تطبيق الخطة مع ممثّلي المجتمع العربي، بما يشمل رؤساء السلطات المحلية والعربية والمدن المختلطة.
- تقوية المجتمع العربي ومناعته الجماهيرية للتعامل مع ظاهرة العنف.
- طرح وسائل تعامل مع الجريمة غير السبل المعهودة، كالدفع بقوانين جديدة تخصّ فك لغز الجريمة وفرض سلطة القانون.
- العمل على مهاجمة البنية التحتية الاقتصادية لمنظمات الجريمة المركزية.
- العمل على تطوير وإيجاد أطر ثقافية وتربوية وتدريبات لتوفير فرص عمل للشباب.
- مساعدة ومرافقة السلطات المحلية العربية لتقليل الضغط عليها من عملاء الجريمة.
- التنسيق بالعمل على هذا المخطط مع الخطة الاقتصادية العامة للتطوير الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع العربي.
- التنسيق بين السلطات والوزارات المختلفة ليكون العمل على ذلك بشكل شامل.

كما نص القرار عل العمل على توفير عوامل كمّية لقياس نجاح المخطط وإنجازاته ، وقد تم رصد ميزانية ٢,٤ مليار شيكل، حيث إن الحصة الأكبر من ميزانية الخطة للسنوات (٢٠٢٢-٢٠٢٦) من نصيب جهاز الشرطة الذي سيكون له مليار ونصف مليار شيكل من الميزانية (٢,٤ مليار شيكل). فعليًا، عملت الكنيست مؤخرًا على سنّ قانون العقوبة الدنيا التي يجب فرضها على جرائم حمل السلاح.[٤٣] ميدانيًا، وعلى مستوى الشارع؛ يُمكن الإشارة إلى ازدياد العمليات الشُرطية في الوسط العربي في ما يخص الجريمة، مثل الحجز أكثر على قطع سلاح غير مرخّصة ومصادرة بعض الأملاك العامة كمؤشرات لبداية نهج جديد، الذي غالبًا ما تطور في أعقاب هبّة أيار وخطط مكافحة الجريمة.

بالنظر إلى ملف العنف والجريمة، واستمراريته عبر السنوات دون وجود حل جذري له، يمكن استخلاص النقاط الآتية:

- أولاً: ثمة تناقض في توجهات الفلسطينيين في الداخل حيال دور الشرطة والأجهزة الأمنية الإسرائيلية. من جهة، هناك موقف جماهيري واسع، تنضم إليه معظم الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية يتهم الشرطة الإسرائيلية بالضلوع، بشكل غير مباشر، في تفاقم العنف والجريمة من خلال سياسة الإهمال المنهج، وعدم الجدية في محاربة الجريمة. من

جهة أخرى، تبدو أجهزة الشرطة الإسرائيلية هي الطرف الوحيد الذي يمتلك الإمكانيات القادرة على إنهاء الجريمة، وبالتالي يتوقّع الفلسطينيون من الشرطة أن تقوم بدورها. هذا التناقض الذي يستمدّ منطقه من الواقع الاستعماري الذي ينظر الفلسطينيون من خلاله إلى الأجهزة الأمنية الإسرائيلية بعين من الشك.

- ثانيًا؛ المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تستغل هذا التناقض، ففي الوقت الذي تستمرّ فيه الشرطة في سياسة الإهمال المنهج حيال معالجة الجريمة، فإن أجهزة أمنية أخرى تستغل ذلك لتوسيع نشاطاتها التي قد تخالف بشكل ملموس حقوق الفلسطينيين تحت مسوغ مكافحة الجريمة؛ ففي تشرين الأول ٢٠٢١، تمت إحالة ملف الجريمة إلى جهاز الأمن العام «الشاباك»، الذي شكّل لجنة لدراسة الأمر وسُبل توسيع نشاطاته، ما أدّى إلى التمادي في انتهاك حرمة البيوت الفلسطينية، تحت عنوان «مكافحة الجريمة».[٤٤]
- ثالثًا؛ بينما تستمر الجريمة في الانتشار داخل الأحياء الفلسطينية، فإنها قد تتحول إلى مادة للمناورة السياسية بيد بعض الأحزاب العربية، بصرف النظر عن نوايا هذه الأحزاب، وعلى رأسها القائمة العربية الموحدة، والرغبة المستمرة في وضع نهاية فعلية للجريمة، إلّا أن هناك خطرًا في أن يتحول الملف إلى مادة لممارسة الدعاية الانتخابية لبعض الأحزاب العربية التي أخذت على عاتقها السعي لإنهاء الجريمة، أو خطر تحويل الملف إلى مادة للمساومة السياسية بين القائمة العربية الموحدة وباقي أعضاء الائتلاف. في النهاية، قد تمكننا النتائج التي قد تنجم عن تطبيق الخطة الحكومية في السنوات القادمة، بالإضافة إلى دور القائمة العربية الموحدة في الائتلاف الحكومي، من قراءة الوضع بصورة أدّق في المستقبل القريب.

٤. السياسات تجاه القرى البدوية «غير المعترف» بها في النقب

في بداية العام ٢٠٢٢، انطلقت هبّة أهالي سعوة وعلى أراضي عائلة الأطرش بشكل خاص، نتيجة سياسات الحكومة الإسرائيلية المستمرة بعدم الاعتراف بملكيتهم للأرض، والشروع بعملية تشجير أراضي النقب، بوساطة الصندوق القومي اليهودي، وذلك بهدف «حراسة وحماية» أراضي الدولة ممن تعتبرهم الحكومة «غزاة» و «معتدين» على أراضيها.[٤٥]

جاءت هبّة أهالي سعوة بعد هبّات عديدة أخرى سبقتها في النقب، مثلاً في قرية العراقيب، وطويّل أبو جرول، وبير هدّاج، وأم الحيران وغيرها. لكن، تميّزت الهبّة هذه المرة بأبعادها السياسية التي كادت تُسقط الحكومة نتيجة أزمة سياسية مع القائمة العربية الموحدة (وهي ممثلة الحركة الإسلامية الشقّ الجنوبي) التي وُضعت في موقف مُحرج أمام جمهور ناخبيها الكبير في النقب. كما أن هذه الهبّة اندلعت بعد وقت

قصير من هبّة أيار وتميّزت في تشابه مسبّباتها، وتشابكها، مع الممارسات الاستيطانية والتهويدية في القدس والمدن الساحلية، التي تسعى لتهويد الحيّز والسيطرة عليه من خلال الاستيطان والتشجير والإخلاء والهدم والتهجير. لذا، دفعت تلك الممارسات الفلسطينيين في الداخل إلى التصدّي لها، والخروج ضدها وضد ما تحمله من تهديد وجودي يتمثّل في مصادرة الأرض وانتهاك الحقّ في السكن والعيش بكرامة.

إن قضية الأرض في النقب ليست بالجديدة؛ وإنما هي قضية مستمرة منذ النكبة ولها تقاطعاتها مع ممارسات سياسية/ قانونية، هدفت، وما زالت، إلى تهويد الحيّز الفلسطيني في مناطق مختلفة ابتداءً من الجليل وصولاً إلى النقب، مرورًا بالضفة الغربية. ومع ذلك، أراضي النقب لها خصوصيتها، حيث تشكّل قضية أراضي سعوة ودعاوى عائلة الأطرش للملكية على أراضيها التي فلحتها وكانت في حوزتها لقرون، واحدة من ٣٢٢٠ دعوى تم تقديمها من أهالي النقب الفلسطينيين ضمن مشروع «تسوية الأراضي» في سنوات السبعينيات، وقد شملت الدعاوى نحو مليون ونصف مليون دونم، منها نصف مليون دونم أراض للمراعي حذفتها الحكومة من مجمل الأراضي كما حذفت نحو ٢٠٠،٠٠٠ دونم كانت قد صادرتها وسجلتها قبل موعد التسوية. وقد أجّلت السلطات الإسرائيلية قضية الاعتراف بملكية البدو على أراضيهم منذ العام ١٩٤٨ على الرغم من الطلبات المتكررة من جهة السكان.

بعد أن أجمعت الحكومة على أن الدعاوى هي على نحو ٨٠٠،٠٠٠ دونم، رفضت عمليًا البتّ في الدعاوى وتسجيل الحقوق كما يقتضي القانون، وبدلاً من ذلك تمّ تعيين لجنة خاصة سنة ١٩٧٥ برئاسة بليا ألبك من النيابة العامة التي عُرفت بدورها القانوني أيام حكومة بيغين في المصادرات الحكومية للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية من أجل الاستيطان. وخلصت اللجنة في تقريرها إلى أنه لا يوجد أي «حقّ قانوني» في ملكية الأراضي للبدو، لكنها اقترحت، على الرغم من أن القانون لا يعطيهم أي «حق»، أن تمنحهم الدولة تعويضا محدّدًا مقابل أن ينتقلوا من قراهم وأماكن سكناهم للبلدات التي خططتها وأقامتها الحكومة الإسرائيلية من أجل تجميع السكان الفلسطينيين البدو فيها. حيث جمّدت الحكومة الإسرائيلية التسوية وانتقلت لمفاوضات التعويض في ظلّ الترهيب والهدم، وعلى الرغم من مرور عشرات السنين، لم تنجح الحكومة في تسوية قضية الأرض وبقيت الغالبية العظمى من الدعاوى دون حلّ.[٤٦]

للمزيد حول تاريخ الأراضي في منطقة بئر السبع/النقب، وتفاعلات هبّة سعوة، استمع/ي إلى بودكاست مدار، الحلقة ٣/ الموسم الثاني، بعنوان:
«هبّة أهالي النقب (قرية سعوة) للدفاع عن أراضيهم»

لقد نتج عن سياسة عدم الاعتراف، وسياسات التركيز والتحضّر القصري للفلسطينيين البدو في منطقة بئر السبع على مرّ السنين ما بات يُعرف بقضية القرى غير المعترف بها، وعدم الاعتراف بالملكية واعتبار أن «القرى غير قانونية» مُقامة على أراضي دولة. لكن، منذ العام ٢٠٠٥، مع تبنّي الحكومة الإسرائيلية «خطة تطوير النقب» نشهد بشكل خاص موجة جديدة من التهويد، من حيث تأسيس المستوطنات اليهودية الجديدة، زيادة عدد السكان اليهود في البلدات القائمة، تجريف الأراضي المزروعة، المصادرة، وأيضًا هدم البيوت بوتيرة عالية جدًا، تفوق حتى ما يجري في الضفة الغربية والقدس الشرقية بأضعاف، ضمن سباق مع الزمن. إذ ينظر هذا «التطوير»، إلى الوجود البدوي الفلسطيني كعائق أمامه. لذا، بدأت الحكومة الإسرائيلية أيضًا تقدم دعاوى مضادّة لدعاوى السكّان البدو المجمّدة منذ السبعينيات.[٤٧] وقد ربحت الدولة المئات من تلك الدعاوى أمام المحاكم الإسرائيلية معتبرةً الأراضي ملكًا للدولة، وزادت في المقابل من ممارسات المصادرة والتهجير ومن ضمنها سياسة التشجير في محاولة للسيطرة على تلك الأراضي ومنع الفلسطينيين من استعمالها أو البناء عليها. جدير بالذكر أن الجمعيات الاستيطانية تلعب دورًا في المجهود الرسمي الحكومي في الممارسات الاستيطانية في النقب أيضًا، عن طريق تأسيس تعاونيات تهدف لتأسيس مستوطنات مثل مستوطنة حيران المقامة مكان قرية أم الحيران.

أمّا على المستوى السياسي، فقد نصّت اتفاقية الائتلاف الحكومي في البند ١٩ على أن تمرّر الحكومة الجديدة خلال ٤٥ يومًا قرارًا حكوميًا للاعتراف بثلاث قرى بدوية: عبدة، خشم زنة، رخمة، وذلك استمرارًا لمقترح قرار تم طرحه في فترة حكومة نتنياهو. بالإضافة إلى ذلك، نصّت الاتفاقية على أن يتم عرض مخطّط شامل على الحكومة لحل قضية المسكن وتنظيمها خلال تسعة شهور من يوم عمل الحكومة، على أن يتم خلال هذه الفترة عدم تطبيق «قانون كامينيتس» على البيوت التي انتهى بناؤها في ١ كانون الثاني ٢٠٢١، إلّا في حالات شاذة تخص البنية التحتية وتنظيم السكن.

مرّرت الحكومة الإسرائيلية بتاريخ ٣ تشرين الثاني ٢٠٢١ قرار الحكومة رقم ٥٧٩ الذي نصّ على «إقامة» ثلاث بلدات بدوية (رخمة، وعبدة، وخشم زنة)، وهي قرى قائمة أصلاً، سينتج عن هذا الاعتراف، على الرغم من أهميته، تركيزهم ضمن حدود «الخط الأزرق»؛ وهو حدّ التخطيط والبناء الذي يحدّد حدود القرية والبناء المرخّص. كما نص القرار على تأسيس بلدة جديدة «حضريّة»، وبينما هتفت الموحدة بهذا الإنجاز بحسب اتفاقية الائتلاف، قلّلت الأحزاب الأخرى من هذا الإنجاز وأشارت الى أنه تمّ أصلاً في عهد حكومة نتنياهو.

على الرغم من الاتفاق والتفاهمات المذكورة، فإن ممارسة السلطات الإسرائيلية على أرض الواقع كانت مختلفة، قبل الائتلاف الحكومي وبعده. فعشية التصويت على الحكومة، بدأت «الدوريات الخضراء» التحضير للهدم في قرية بير هدّاج، ما دفع عضو الكنيست السابق المرحوم سعيد الخرومي من القائمة العربية الموحدة إلى الامتناع عن التصويت لدعم الحكومة.[٤٨] في ظلّ ذلك، يتواصل هدم البيوت في النقب،

ويشرع الصندوق القومي اليهودي بالتشجير في الأراضي التي تعود للعائلات الفلسطينية البدوية. بدورها ترى الحكومة تلك الأراضي على أنها أراضي الدولة وأن البدو «مُعتدون» عليها.

إجمالاً؛ رافق هبّة سعوة في النقب التي استمرّت أياما، كالعادة، العنف الشُرطي والاعتقالات، وبشكلٍ خاص استهداف القاصرين وتقديم لوائح اتهام ضدّهم. تراشقت الأطراف السياسية الاتهامات وإلقاء اللائمة على القائمة الموحدة واتهامها بالتضليل بشأن نهج الحكومة الجديدة، ومطالبتها بالخروج من الائتلاف الحكومي، ما سيؤدي إلى إسقاط الحكومة. كما تطورت الأزمة مع الحكومة بسبب الخلاف مع الموحدة التي امتنعت عن التصويت مع الائتلاف الحكومي ما أدّى في بعض الحالات الى تأجيل التصويت في شباط ٢٠٢٢ على بعض القوانين بسبب هذا الخلاف.[٤٩] وقد تمّ تجميد التشجير حاليًا مع استمرار المفاوضات بهذا الصدد بين القائمة الموحدة والحكومة.

لكن الأهمّ من ذلك، هو أن السياسات الحكومية في منطقة بئر السبع غير منوطة بالقائمة الموحدة أو بالائتلاف الحكومي أو حتى بالحكومة القائمة، بل أن ما يجري اليوم في بئر السبع هو ما جرى في فلسطين طوال الوقت بوتيرة مختلفة، من الجليل والساحل، إلى وسط الضفة والقدس، إلى جنوب فلسطين. لكنّ الفارق كان توجيه اللوم لحزب عربي فلسطيني في الائتلاف وعد بالتغيير، ومن جهة أخرى باتت الحكومة الإسرائيلية تنفّذ سياستها بشكل مكشوف دون الحاجة إلى مفاوضات مع شيوخ النقب كما جرت العادة في الماضي.[٥٠]

٥. خلاصة: مرة أخرى، خطة حكومية لـ «جسر» الفجوات

على الرغم من أن المشهد الفلسطيني في الداخل شهد أحداثًا قد تكون تأسيسية، مثل هبّة أيار وانضمام القائمة الموحدة للحكومة، فإن العام ٢٠٢١ يشكل أيضًا استمرارًا للظروف الاجتماعية والاقتصادية نفسها التي تؤثر على حياة الفلسطينيين في الداخل منذ عقود. لقد تبنّت الحكومة الإسرائيلية في ٢٤ تشرين الأول خطة شاملة جديدة تحت عنوان «الخطة الاقتصادية لجسر الفجوات في المجتمع العربي حتى ٢٠٢٦» وأعطتها العنوان بالعبرية والعربية باسم خطة «التطوير»،[٥١] وقد تم تبنّيها في اليوم نفسه مع خطة مكافحة الجريمة، وذلك للنهوض بالمجتمع الفلسطيني في الداخل.

تتطرّق الخطة إلى مجالات اقتصادية واجتماعية في قطاعات مختلفة وواسعة فعلاً، وتفصيل للميزانيات ومصادرها بين الوزارات المختلفة ليتم تخصيصها في المجالات المحدّدة (للتوسّع، انظر/ي المشهد الاقتصادي في التقرير)، وقد وصلت الميزانيات المخصّصة لأكثر من ٣٠ مليار شيكل، وتأتي الخطة لتحلّ محل سابقتها المعروفة بالخطة «٩٢٢» التي تم تبنّيها في عهد حكومة نتنياهو نهاية عام ٢٠١٥، ولاقت نقدًا بسبب تبنّيها دون الاستشارة مع المجالس العربية المحلية ومشاركتها.

إجمالاً؛ قدّم هذا الفصل نظرة بانورامية وتحليلية لمجمل الأحداث التي شكّلت مشهد الفلسطينيين في الداخل على المستويات المختلفة، وفي مقدّمتها هبّة أيار التي لم تُطوَ صفحاتها بعد. فمن جهة، أكّدت هبّة أهالي النقب في كانون الثاني ٢٠٢٢ إمكانية تحول فعل الاحتجاج والانتفاضة في الداخل إلى ممارسة جماهيرية من وقت إلى آخر. من جهة أخرى، فإن المسبّبات الموضوعية التي تستدعي الفلسطينيين إلى الخروج إلى الشارع والانتفاض لا تزال مستمرّة بسبب ممارسات السلطات الإسرائيلية في التضييق على حقّ الفلسطينيين في السكن، والاستيلاء على عقاراتهم وأراضيهم، ومعها ممارسات «الأنوية التوراتية» الاستيطانية، وتحديدًا في المدن الساحلية. من جهة ثالثة، فإن هبّة أيار من شأنها أن تدفع السلطات الإسرائيلية إلى إعادة النظر في استراتيجيات التعامل مع الفلسطينيين، وهي استراتيجيات قد تتراوح بين النظر إلى الفلسطينيين كأقلية ضمن مبدأ المواطنة (ضخّ ميزانيات بهدف الاستدماج الاقتصادي وتطوير مستوى المعيشة) وبين النظر إليهم كتهديد أمني مع توجهات قومية، مناهضين لصهيونية الدولة، بسبب استعدادهم لمقاومة الممارسات الإسرائيلية العنصرية على غِرار نموذج هبّة أيار وهبّة النقب.

الهوامش

١ كوبرفاسر يوسي، «عرب إسرائيل: ما هي الدروس المستخلصة وماذا نستنتج للمستقبل؟» (القدس: مركز القدس لشؤون الجمهور والدولة، ٢٠٢٢)، انظر/ي الرابط الآتي: https://bit.ly/3iflxDw

٢ انظر/ي تقرير بتسيلم، «نظام تفوق يهودي من النهر إلى البحر: إنه أبارتهايد،» https://www.btselem.org/hebrew/topic/apartheid.

٣ انظر/ي: تقرير هيومان رايتس واتش، «السلطات الإسرائيلية وجرائم الفصل العنصري والاضطهاد،» Israeli Authorities and the Crimes of Apartheid and Persecution | HRW

٤ انظر/ي: تقرير أمنستي إنترناشنل، «صراع إسرائيل ضد الفلسطينيين نظرة إلى عقود الاضطهاد والهيمنة،» – Israel›s apartheid against Palestinians Amnesty International

٥ إيتمار آيخنار، «لبيد: خطر حقيقي ستحدده هيئات الأمم المتحدة هذا العام – إسرائيل تمارس نظام الفصل العنصري،» *يديعوت أحرونوت*، ٣ كانون ثاني ٢٠٢٢، https://bit.ly/3ijEK6V

٦ عيناب حلبي، «منصور عباس: «في الضفة احتلال وداخل إسرائيل تمييز ضد العرب»،» *يديعوت أحرونوت*، ١٧ شباط ٢٠٢٢، https://bit.ly/36tMUXC.

٧ مجلس حقوق الإنسان يؤسس لجنة تحقيق دولية للتحقيق في الانتهاكات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل، https://bit.ly/3tm9NW9.

٨ يوسي، «عرب إسرائيل: ما هي الدروس المستخلصة وماذا نستنتج للمستقبل؟»

٩ متسا درور، «أحداث أيار ٢٠٢١ ليست ضربة خفيفة في الجناح،» مكور ريشون، ٢٠٢١. انظر/ي الرابط الآتي: https://www.makorrishon.co.il/opinion/363181/

١٠ يوسي، «عرب إسرائيل: ما هي الدروس المستخلصة وماذا نستنتج للمستقبل؟.»

١١ درور، «أحداث أيار ٢٠٢١ ليست ضربة خفيفة في الجناح.»

١٢ ران بوكر، «صاروخ سقط في بلدة عربية وللأسف ليس هناك قتلى،» *يديعوت أحرونوت*، ٢٠ أيار ٢٠٢١، https://www.ynet.co.il/entertainment/article/BJR2MgXKu

١٣ يهوشع براينر، «بينيت وأوحانا يدعمون المتهمين بالقتل في اللد: اعتقالهم يعتبر ظلما أخلاقيا،» *هآرتس*، ١٢ أيار ٢٠٢١، https://bit.ly/3JtqPXV.

١٤ نداف شرغاي، «الانتقال من استيطان التلال الى استيطان القلوب،» *هآرتس*، ١ كانون أول ٢٠٠١، https://bit.ly/3N4Zf5C.

١٥ ياعيل شمرياهو، «المفاجأة الغريبة للأنوية التوراتية هي العنف في المدن المختلطة،» *محادثة محلية (سيحا ماكوميت)*، ١٤ تموز ٢٠٢١، https://bit.ly/3qjEyJr.

١٦ انظر/ي قرار الحكومة رقم ٦٩٢ على الرابط الآتي: https://www.gov.il/he/departments/policies/2009_des692.

* انظر/ي رسالة رئيس بلدية اللد يائير رافيفو على الصفحة الرئيسة للنواة التوراتية في اللّد على الرابط: https://glod.org.il/.

19 Shmaryahu-Yeshurun, “Settlement Policy in the Israeli’ Peripheral and Mixed Cities: Between Nationalism and Neoliberalism.”

٢٠ انظر/ي موقع النواة التوراتية في مدينة الرملة على الموقع الآتي: https://bit.ly/3u19242.

٢١ انظر/ي موقع النواة التوراتية في مدينة عكا على الموقع الآتي: https://www.omezakko.co.il.

٢٢ شرغاي، «الانتقال من استيطان التلال إلى استيطان القلوب».

٢٣ للاطلاع على نص خطاب نتنياهو من تاريخ ١٨ كانون ثاني ٢٠٢١، انظر/ي الرابط الآتي: https://bit.ly/34TCPCZ.

٢٤ انظر/ي موقع النواة التوراتية في مدينة حيفا على الموقع الآتي: https://www.garinhadarlehadar.co.il/about1-c543.

٢٥ القناة السابعة، «الرسالة التي أغضبت اليسار: ماذا سنفعل للجم الأنوية التوراتية؟،» القناة السابعة، ١ تموز ٢٠٢١، https://bit.ly/3tl05mK.

٢٨ عبد القادر بدوي، «عن ميليشيات المستوطنين المسلّحة في مستوطنات الضفة الغربية واللّد والرملة خلال هبّة أيار وما بعدها،» *ملحق المشهد الإسرائيلي– مدار*، ١٤ شباط ٢٠٢٢، https://bit.ly/3CREB4f

29 HRW, “Israel.”

٣٠ يهوشع براينر، «مسلّحون بمسدسات وكيباه: أعضاء الصهيونية الدينية وقفوا دفاعاً عن (يهود اللّد)»، *هآرتس*، ١٤ أيار ٢٠٢١، https://bit.ly/3LtSmKo.

٣١ بنتسي روبين، «وزير الدفاع غانتس: سيتم تجنيد عشر وحدات من حرس الحدود، الجيش لن يتدخل في فرض الأمن،» سيروغيم، ١٣ أيار ٢٠٢١، https://bit.ly/3N21dnd.

32 HRW, “Israel.”

33 Ibid.

34 Ibid.

٣٥ عدالة، «عاجل: حملة «القانون والنظام» الموجهة ضد السكان العرب– رسالة موجهة من عدالة– المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل الى المستشار القضائي للحكومة،» ٢٧ أيار ٢٠٢١، https://www.adalah.org/uploads/uploads/Letter_police_law_and_order_arrest_operation_27052021.pdf

٣٦ مساواة، «إضاءات على نشاطات مركز مساواة– عام ٢٠٢١» (حيفا: مركز مساواة، لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل، ٢٠٢٢)، انظر/ي الرابط الآتي: https://www.mossawa.org/Public/file/1Mossawa%20Center%20Year-In-Review%202021%20(Arabic).pdf .

37 HRW, “Israel.”

٣٨ راجع/ي قانون العقوبات الإسرائيلي لعام ١٩٧٧، البند ١٤٤ «و»، على الرابط الآتي: https://www.nevo.co.il/law_html/law01/073_002.htm#Seif557.

٣٩ يوسي، «عرب إسرائيل: ما هي الدروس المستخلصة وماذا نستنتج للمستقبل؟.»

٤٠ أوكورد، «توجهات في العلاقة بين اليهود والعرب بعد التصعيد» (القدس: الجامعة العبرية في القدس– مركز أوكورد في علم النفس الاجتماعي للتغيير الاجتماعي، ٢٠٢١). انظر/ي الرابط الآتي: https://bit.ly/3CTmOJS

٤١ انظر/ي نص الاتفاقية بين القائمة العربية الموحدة وحزب يوجد مستقبل على موقع الكنيست على الرابط الآتي: https://bit.ly/3CE6hcG.

٤٢ راجع/ي قاعدة بيانات مركز أمان على الرابط الآتي: https://bit.ly/3t4Z9Tl.

٤٣ يهوشع براينر، «قتل كل ثلاثة أيام،» *هآرتس*، ٢٠٢٢، https://bit.ly/37JnjuD.

٤٤ المرجع السابق.

٤٥ راجع/ي نص الخطة على موقع مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، على الرابط الآتي: https://www.gov.il/he/departments/policies/dec549_2021.

٤٦ راجع/ي نص القانون على موقع الكنيست، على الرابط الآتي: https://main.knesset.gov.il/News/PressReleases/Pages/press15112021E.aspx.

٤٧ يانيف كوبوبيتس، «الشاباك يقيم لجنة لفحص ما إذا كان ضليعا في العنف المستشري بالداخل،» *هآرتس*، ١٢ تشرين أول ٢٠٢١، https://bit.ly/3CSFNnI.

٤٨ رونيت لفين–سنور، "عمليات التشجير تلك هي أمر روتيني" (مدونة على الإنترنت: ICON-S-IL Blog, 2022). انظر/ي الرابط الآتي: https://bit.ly/365646C.

٤٩ للمزيد، راجع/ي: أحمد أمارة، ساندي سيدار وأورون يفتحئيل، *الأراضي المفرغة: جغرافية قانونية لحقوق البدو في النقب* (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية –مدار، ٢٠٢١).

٥٠ أحمد أمارة، «قراءة في الموجة الثانية من «الخلاص/ التخليص» الصهيوني للأرض الاستيلاء على الأراضي في قضاء بئر السبع،» *مجلة استشراف*، العدد ٤ (٢٠٢٠).

٥١ مورون أزولاي، «من أفيدار وحتى الخرومي: أعضاء الكنيست الذين يمسكون أو يسقطون الحكومة،" *يديعوت أحرونوت*، ١٥ حزيران ٢٠٢١، https://bit.ly/3CUvSOH

٥٢ ناعا شبيغل، «للمرة الثانية خلال أسبوع، الحكومة تؤجل التصويت على قرارات بسبب خلافات مع القائمة العربية الموحدة،" *هآرتس*، ١٦ شباط ٢٠٢٢، https://bit.ly/3JrAQoo

٥٣ أمارة، *الأراضي المفرغة: جغرافية قانونية لحقوق البدو*.

٥٤ انظر/ي نص الخطة الحكومية المصادق عليها وفق قرار حكومي رقم ٥٥٠ بتاريخ ٢٤ تشرين أول ٢٠٢١، على الرابط الآتي: https://www.gov.il/he/departments/policies/dec550_2021.